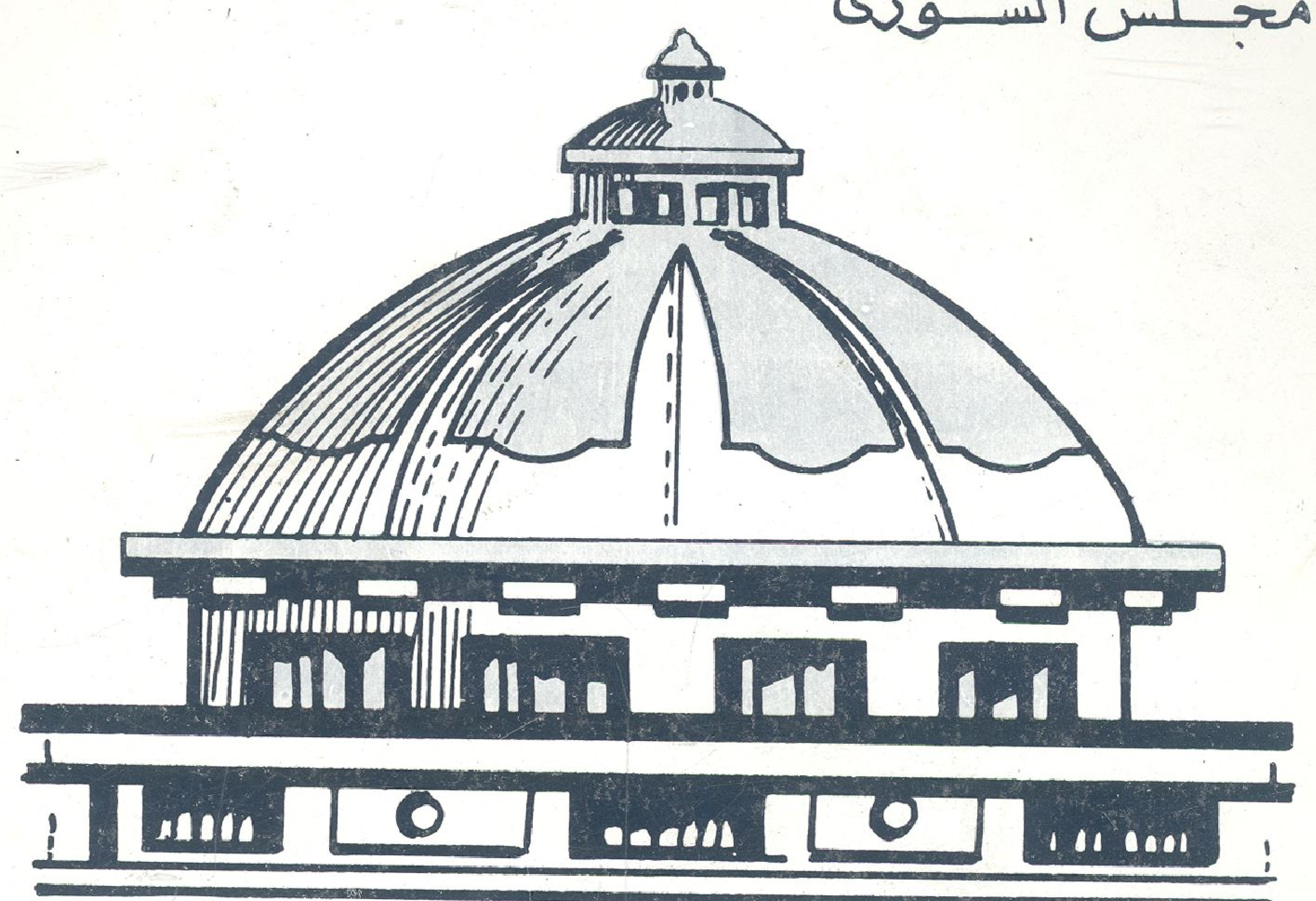
جمهورية مصر العربية
مجلس الشورى



سلسلة تقارير

مجلس الشورى

لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى

التقرير رقم ٤

إطار التعاون بين دول حوض النيل



جمهورية مصر العربية

مجلس الشورى

تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي

عن

إطار التعاون بين دول حوض النيل

بســـم الله الـرحـــمن الـرحـيم

تقـــديـــــم

حددت اختصاصات مجلس الشورى فى المادتين ١٩٤ ، ١٩٥ من الدستور إذ تنص المادة ١٩٤ على أن « يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات ، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته » .

وتنص المادة ١٩٥ من الدستور على أن « يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى :

١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
٢ - مشروعات القوانين المكملة للدستور .
٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
٤ - معاهدات السلام والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة .
٥ - مشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الجمهورية .
٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية » .

وتحقيقاً لهذه الأغراض فقد شكل المجلس ست لجان نوعية هى :

(أ) لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

(ب) لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

(جـ) لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى .

(د) لجنة الانتاج الصناعي والطاقة والقوى العاملة .

(هـ) لجنة الخدمات .

(و) لجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي .

وقد يتطلب الأمر في بعض الأحيان تشكيل لجان خاصة ، أو لجان مشتركة لدراسة بعض الموضوعات التي تتصل بتخصصات متعددة .

ويسعدني أن أقدم هذا التقرير الذي يمثل جزءاً من مجهودات مجلس الشورى التي قام بانجازها منذ بداية إنشائه في نوفمبر ١٩٨٠ والتي بلغت حتى الآن ٧٢ تقريراً تضمنت عرضاً دقيقاً ، وتحليلاً أميناً للعديد من قضايا العمل الوطني في النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والإنمائية .

وفضلاً عن ذلك فمازال أمام المجلس الكثير من قضايا العمل الوطني التي سوف يتصدى لها بالبحث والدراسة في خدمة مصرنا العزيزة .

وإني إذ أقدم هذا الجهد يطيب لي أن أسجل بالشكر والتقدير الجهود الكريمة التي بذلها السيد الأستاذ الدكتور محمد صبحي عبدالحكيم الذي تولى رئاسة المجلس في الفترة من ١/ ١١/ ١٩٨٠ إلى ١٠/ ١١/ ١٩٨٦ ، والسيد الأستاذ الدكتور علي لطفي الذي تولى رئاسة المجلس في الفترة من ١١/ ١١/ ١٩٨٦ إلى ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩ ، وكذلك ما قام به السادة الزملاء وكلاء المجلس ، وأعضاء اللجنة العامة ، ورؤساء اللجان النوعية ، والسادة أعضاء المجلس منذ إنشائه ، والعاملون بالأمانة العامة ، من جهود طيبة في إثراء عمل المجلس الموقر .

وعلى الله قصد السبيل

رئيس مجلس الشورى
دكتور مصطفى كمال حلمي

فبراير ١٩٩٢

تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى

عن موضوع

إطار التعاون بين دول حوض النيل

رأت اللجنة فى ضوء خطة عملها أن تعد تقريرا عن موضوع « إطار التعاون بين دول حوض النيل » .

وقد شكلت لذلك لجنة فرعية لدراسة هذا الموضوع حيث عقدت سبعة اجتماعات ثم عرضت بعدها تقريرها على اللجنة الرئيسية .

وقد استعانت اللجنة عند إعداد تقريرها المبدئى بأوراق العمل المقدمة من بعض السادة أعضاء اللجنة .

ثم تابعت اللجنة مناقشة الموضوع فى ضوء هذه الأوراق وما قدم بشأنه من اقتراحات وتوصيات وآراء وقد حضر اجتماعها السيد الدكتور رئيس المجلس ، حيث ألقى بيانا شاملا تناول مختلف جوانب التعاون بين دول حوض النيل وأهمية العلاقات المصرية بهذه الدول .

وتقدمت اللجنة إلى المجلس الموقر بالتقرير المبدئى ونوقش خلال الجلسات الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين والأربعين .

وقد تحدث فى موضوع التقرير السادة الوزراء الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والمهندس محمد عبد الهادى سماحة وزير الرى ، والأستاذ محمد صفوت الشريف وزير الدولة للإعلام ، كما تحدث أربعة وعشرون من السادة الأعضاء .

التقرير كما وافق عليه المجلس فى صورته النهائية بجلسته الثانية والأربعين من دور الانعقاد العادى الرابع المعقودة صباح يوم الأربعاء ٢٧ من رمضان سنة ١٤٠٤ هـ ، الموافق ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ م .

وانتهى المجلس إلى إعادة التقرير إلى اللجنة مع مادار بشأنه من مناقشات لتكون تحت نظرها وهى تعد تقريرها النهائى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل .

وبتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٨٤ عقدت اللجنة اجتماعا استعرضت فيه مادار بشأنه من مناقشات . ووضع مشروع التقرير فى صورته النهائية ، ووافقت عليه .

وتتشرف اللجنة بعرض التقرير فى صورته النهائية ويتضمن (*) :

مقدمــة :

القسم الأول : العلاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل والأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر .

القسم الثانى : الاتفاقيات بين الدول النيلية .

القسم الثالث : الاجهزة القائمة للتعاون بين الدول النيلية فى مجال حوض النيل .

القسم الرابع : التعاون فى المجال الاقتصادى .

القسم الخامس : التعاون فى مجال الأمن الإقليمى .

القسم السادس : التعاون فى المجال الثقافى والفنى .

القسم السابع : إنشاء هيئة تضم دول حوض النيل .

القسم الثامن : المقترحات والتوصيات .

الملاحــق .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

علاقات مصر الخارجية ، تسير - كما هو معلوم - فى دوائر متعددة ، حدد مسارها تاريخها الطويل ، وموقعها الجغرافى الفريد ، وانتماءاتها الحضارية الغنية . فإلى جانب الدوائر العربية والإسلامية ، تأتى الدائرة الأفريقية بحكم الانتماء .

وفى مجال الدائرة الأفريقية لعلاقات جمهورية مصر العربية ، سبق أن تقدمت لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى ، إلى المجلس الموقر بتقريرين : أحدهما عن العلاقات المصرية الأفريقية ، والآخر عن التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، تناول الأول علاقاتنا الأفريقية على مستوى القارة ، وتناول الثانى العلاقات المتكاملة مع السودان الشقيق .

وبقيت حلقة وسطى بين هذه العلاقات ، مهمة وحيوية ، تلك التى تربطنا بدول حوض النيل .

لذلك رأت اللجنة أن تعد تقريرا عن « إطار التعاون بين دول حوض النيل » ، تناولت فيه مجالات التعاون المائية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية وغيرها استكمالا لدراسة العلاقات المصرية الأفريقية على جميع المستويات .

القسم الأول

العلاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل والأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر

أولا ـ العلاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل :

إنتماء مصر التاريخى إلى أفريقيا ـ وبصفة خاصة حوض النيل ـ إنتماء حياة وبقاء ومصير .

فمصر « هبة النيل » ، تنساب إليها شرايين الحياة من أواسط القارة الأفريقية ، التى تتمثل فى مياه نهر النيل .

والعلاقات التاريخية التى توطدت بين مصر ، وبين بلاد القارة الأفريقية عامة ، ودول حوض النيل خاصة ، علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة ، وهى فى الوقت ذاته ، حقائق ثابتة ، استقرت فى الماضى ، وتوطدت فى الحاضر ، ويتعين تثبيتها وتأكيدها فى المستقبل .

وحضارة مصر ـ الضاربة أصولها إلى ماقبل سبعة آلاف عام ـ هى فى النشأة التاريخية حضارة أفريقية ، تأثرت بالبيئة ، وأثرت فى الحضارات القديمة والحديثة ، ووثقت الانتماء المصرى لأفريقيا ولحوض نهر النيل .

ومن الواضح ، أنه لولا النيل ، لظلت مصر صحراء ، امتدادا للصحراء الكبرى .

ومن هنا ، كان ضروريا لقدماء المصريين ـ سكان وادى النيل ودلتاه ـ أن يقيموا علاقات مستديمة مع بقية سكان جنوب الوادى ، حيث توجد منابع النهر العظيم وروافده .

إن تاريخ مصر القديم ، ملىء بالأدلة الثابتة على ارتباط مصر العميق بأقطار حوض النيل .

ولقد وجد المصريون القدماء - فى سعيهم لكشف النقاب عن أسرار منابع النيل ، ومن أجل إقامة علاقات وثيقة مع سكان الوادى فى أقصى جنوبه - أن نهر النيل رغم بعض العقبات الملاحية فيه هو أفضل وسيلة لنقلهم إلى أعالى النهر وإلى البلاد التى يستمد منها مياهه .

كما أدى سعيهم لاستكشاف منابع النيل فى أقصى جنوبه إلى تنمية الروابط وسبل تبادل السلع والمنافع بين المصريين القدماء وسكان السودان وإثيوبيا وكينيا أوغندا .

وهكذا ، فإن ازدهار علاقات التبادل التجارى ما بين مصر وأفريقيا ، وأحيانا قيام علاقات أقل مودة ، كلها حقائق تاريخية تبرز فى الرسوم والصور على جدران معابد مصر القديمة ، التى مازالت باقية إلى اليوم .

ولقد ساعد نهر النيل على ربط حضارات مصر ووسط وشرق أفريقيا على مدى أكثر من خمسة آلاف عام ، كما ساعد على صهر الحضارات والأجناس مابين مصر والنوبة والسودان وإثيوبيا .

وكما كانت العلاقات بين مصر وبلاد حوض النيل وثيقة العرى طوال العصور القديمة ، فلقد ظلت كذلك فى العصر الوسيط والعصور الحديثة .

وحين جاءت المسيحية إلى مصر فى عهد الرومان انتقلت منها إلى إثيوبيا وغيرها من بلاد أفريقيا وبلاد حوض النيل .

ثم جاء الإسلام ، وربط بين العديد من هذه البلاد ، وكان لهذه الروابط الدينية والروحية (المسيحية والإسلام) أثرها فى تقوية العلاقات بين هذه البلاد .

وفى العصر الحديث ، أخذت العلاقات بين دول حوض النيل أشكالا عديدة ، ما بين تعاون فى المصالح المشتركة والتبادل التجارى ،

وروابط دبلوماسية وسياسية وأمنية ، وسعى نحو تحقيق الحرية والاستقلال ، وتأكيد الشخصية الأفريقية . ولقد ساندت مصر الثورة حركات التحرير فى الدول الأفريقية ، مما ساعد على انحسار الاستعمار عنها وحصولها على استقلالها السياسى .

ثانيا – الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لمصر :

يكتسب نهر النيل أهمية رئيسية لمصر فى ضوء الاعتبارات التالية :

(أ) يعتبر المورد الوحيد للمياه بالنظر إلى قلة الأمطار وحداثة نظام استخدام المياه الجوفية .

(ب) أهم طرق النقل الداخلى حيث يوجد أكثر من ٢٠٠٠ كم صالحة للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده .

(جـ) اعتماد الزراعة عليه وأثر الزراعة فى تنمية الاقتصاد القومى .

(د) استخدامه فى مشروعات توليد الكهرباء اللازمة لإقامة بعض الصناعات مثل الأسمدة والألمنيوم .

(هـ) يعتبر نهر النيل مصدرا للثروة المائية ..

ولقد بدأت الدول التسع فى حوض النيل ، والمستفيدة من مياهه وهى مصر – السودان – إثيوبيا – أوغندا – كينيا – تانزانيا – زائير – رواندا – بوروندى ، بدأت تدرك أهمية التقارب والتعاون فيما بينها للإفادة القصوى من مياه النيل ، ولضمان تحسين استغلال وإدارة مياهه وروافده . ويمكن أن يقال إنه مازال أمامها الكثير ، ولكن العقبات القديمة أزيلت من الطريق ، ووضعت معالم أهداف واضحة من أجل تحقيق الغاية المشتركة .

ولقد بدأ المستفيدين من مياه النهر ، وهم دول حوض النيل ، فى عقد اجتماعات فنية على مستوى الخبراء للبحث وإيجاد أفضل الحلول المشتركة لمشاكل إدارة واستغلال هذا النهر العظيم .

إن بناء خزان على النيل ، أو شق قناة أو إقامة مشروع رى فى إحدى الدول التسع المكونة لحوض النيل ، يستدعى التشاور فيما بينها ، لضمان مصالح الجميع ومن أجل استمرار الوئام وعلاقات حسن الجوار فيما بينها .

القسم الثانى

الاتفاقيات بين الدول النيلية

أولا - التعريف القانونى للنيل كنهر دولى :

اصطلح علماء القانون الدولى على إطلاق وصف « النهر الدولى » على الأنهار التى تمتد بين إقليمى دولتين أو أكثر .

غير أن اصطلاحا جديدا حل محل وصف النهر الدولى ، وهو اصطلاح « نظام المياه الدولية » . ويقصد بهذا الاصطلاح تلك المياه التى تتصل فيما بينها فى « حوض طبيعى » ، حتى امتداد أى جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر .

ونظام المياه الدولية يشمل المجرى الرئيسى للمياه ، كما يشمل روافد هذا المجرى ، سواء كانت هذه الروافد من الروافد الإنمائية للمياه أو الروافد الموزعة لها .

ويحدد حوض النهر تحديدا من شأنه أن يشمل الحوض تلك الوحدة الجغرافية والطبيعية التى تكون مجرى مياهه ، والتى لها أثرها فى تحديد هذه المياه من حيث الكم والكيف ، ومن حيث التحكم فى جريان مياهه وفى طبيعة نظامها ، وذلك بغض النظر عن حجم هذه المياه ، أو قربها وبعدها عن الحدود الدولية المرسومة . ويكفى فى الفقه الحديث للقانون الدولى أن يكون أحد روافد النهر دوليا ، كى يعد حوض النهر دوليا .

كما أنه لا محل لا ستثناء الأنهار المتلاصقة أو المتلاحقة من تعريف صطلاح « نظام المياه الدولية » مادامت مياه هذه الأنهار تجرى فى أكثر من دولة واحدة .

ويتضمن القانون الدولى أصولا - يكاد يكون أمرها مسلما به ومجمعا عليه فقها وقضاء - أن للدول التى يجرى فى أقاليمها أحد نظم

المياه الدولية حقوقا متقابلة فى الانتفاع بالمياه ، والتزامات متبادلة فى ضرورة احترام الحقوق المكتسبة ، وحقوق الاستعمال التاريخى لهذه المياه ، وفى الامتناع عن القيام بأى عمل يكون من شأنه الإضرار بالمصالح المقررة لبعضها تجاه البعض الآخر .

ثانيا - الاتفاقيات بين الدول النيلية :

ولقد بدأ التنظيم الاتفاقى لمياه النيل منذ مايقرب من ٩٢ عاما ، وقد كان للمركز القانونى لكل من مصر والسودان ، وللملابسات السياسية التى مرت بهما أثر بالغ فى هذا المجال .

فمصر والسودان كانا بلدا واحدا ، ولم يعرفا الحدود الفاصلة بينهما إلا فى عام ١٨٩٩ عندما وضع السودان تحت الإدارة المشتركة لكل من بريطانيا ومصر « بمقتضى اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ » ، وهى الاتفاقية التى تضمنت المادة الأولى منها تعريفا إداريا للأراضى التى يطلق عليها اسم « السودان » ، وكان لاحتلال القوات البريطانية لمصر ، وإلزام مصر بسحب قواتها من السودان ثم استرداد السودان ، ولسياسة الدول الاستعمارية فى القارة الأفريقية ، كان لهذا كله أثره فى عقد المعاهدات الثنائية المتعلقة بنهر النيل .

يضاف إلى ذلك ، أنه كان للسياسة البريطانية المرسومة لفصل مصر عن السودان أثر لا يخفى فيما يتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه النيل .

وأخيرا عندما انتهى احتلال القوات البريطانية لمصر وتم استقلال السودان ، وعادت العلاقات بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية من المودة وحسن الجوار تم الاتفاق المباشر بينهما على تنظيم الانتفاع بمياه النيل تنظيما كاملا يشكل مثلا رفيعا لما يمكن أن يصل إليه التعاون والإخاء وحسن الجوار بل والتكامل بين الدول .

وبالنظر إلى الأهمية الحيوية لمياه النيل ، بالنسبة لدول حوضه ، وخصوصا لمصر والسودان .

وبالنظر إلى ارتباط مصالح دول حوض النيل ، وتمشيا مع انتمائها العضوى للنهر العظيم .

واتساقا مع قواعد القانون الدولى بالنسبة للأنهار التى تجرى مياهها فى أراضى دولتين فأكثر .

قامت السلطات فى دول حوض النيل ، بعقد اتفاقيات دولية فيما بينها ، لتنظيم الانتفاع بمياه النيل .

وكان من بين الاتفاقيات التى تمت فى هذا المجال الحيوى ، وفقا لترتيبها التاريخى الاتفاقيات التالية :

- برتوكول ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا ، لتعيين الحدود الفاصلة بين إريتريا والسودان ، تتعهد بمقتضاه الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أية أعمال على نهر « عطبرة » يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه النهر .

- اتفاق بين بريطانيا وإثيوبيا فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ تتعهد فيه إثيوبيا بعدم إقامة أية أعمال على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نهر السوباط ، يكون من شأنها التأثير على مياه النيل .

- معاهدة بين بريطانيا والكونغو « زائير » فى ٩ مايو سنة ١٩٠٦ تتعهد حكومة الكونغو بمقتضاها بألا تقيم أو تسمح بأن تقام أية أعمال على أو بالقرب من نهر السمليكى يكون من شأنها إنقاص حجم المياه التى تدخل بحيرة ألبرت من غير موافقة الحكومة السودانية .

- كما تجدر الإشارة إلى المذكرات التى تم تبادلها بين بريطانيا وإيطاليا فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، والتى تسجل اعتراف إيطاليا بحقوق الأولوية المائية لمصر والسودان فى النيل الأزرق وروافده .

- كما أنه من المهم الإشارة إلى رد المندوب السامى البريطانى فى مصر على خطاب رئيس الوزراء المصرى فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ عقب مصرع السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، والتى عبر فيها عن القلق الشديد من جراء اتساع نطاق الرى فى السودان ، وقد

جاء فى الرد البريطانى المشار إليه آن الحكومة البريطانية - مع اهتمامها بتقدم السودان - لا تنوى مطلقا الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه نهر النيل ، تلك الحقوق التى تعترف بها اليوم كما اعترفت بها فى الماضى سواء بسواء .

وعلى إثر تبادل الكتابين المشار إليهما ، تألفت لجنة من الخبراء لتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها ، وذلك ، مع مراعاة مصالح مصر مراعاة تامة ، ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية ، وتم بعدها إبرام اتفاقية مايو سنة ١٩٢٩ .

اتفاقية ٧ مايو سنة ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن كل من السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا (تانزانيا حاليا) :

وتقضى بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية ، لا يمكن القيام بأية أعمال خاصة بتوليد الطاقة على نهر النيل ، أو على روافده ، أو على البحيرات التى ينبع منها ، إذا كانت هذه الأعمال من شأنها إنقاص كمية المياة التى تصل إلى مصر ، أو تعديل موعد وصولها ، أو تخفيض مستوى المياه بصورة تمس مصالح مصر . كما تقضى الاتفاقية بالاحتفاظ بحقوق مصر فى مراقبة مجرى النيل من المنبع إلى المصب ، وفى دراسة هذا المجرى ، والعمل على إقامة المشاريع التى تحقق الوفاء باحتياجات مصر .

- اتفاقية ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان :

عقب استقلال السودان ، جرت بين ممثلى كل من مصر والسودان ، مفاوضات فى شأن تنظيم الانتفاع بمياه النيل بين الدولتين ، وعلى الأخص الانتفاع بكمية المياه الزائد التى سوف تنتج عن إنشاء السد العالى ، وعلى الرغم من أن السد العالى كان من المقرر إقامته على إقليم مصر - وهو الإقليم الذى يكون المجرى الأدنى لنهر النيل - فقد حرصت مصر على الاتفاق مع السودان بخصوص تعويض الأضرار التى تترتب على إغراق بعض الأراضى فى السودان بمياه البحيرة الصناعية التى تختزن مياه النيل

جنوبى السد العالى ، وبخصوص تنظيم الانتفاع بكمية المياه التى تزيد من جراء ضبط مياه النيل ضبطا كاملا ، وكانت حكومة السودان ترغب فى إجراء هذا الاتفاق أيضا ، وذلك رغبة منها فى تعديل اتفاقية المياه المنعقدة فى عام ١٩٢٩ ، وقد جرت المحادثات بين مصر والسودان بروح من المودة والإخاء وأسفرت عن اتفاقية تكاد تنطق بما بين البلدين من روابط تاريخية عميقة .

وقد عقدت هذه الاتفاقية بين الدولتين فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتضمنت تنظيما كاملا للمسائل التالية :

– الحقوق المكتسبة .

– مشروعات ضبط مياه نهر النيل وتوزيع فوائدها .

– مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض نهر النيل .

– التعاون الفنى بين الجمهوريتين .

وتنص الاتفاقية على أن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا ، ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح السودان ومصر .

وأن هذه الأعمال تحتاج فى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة .

وكانت اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ، ولكنها لم تحقق ضبطا كاملا لمياه النهر ، ولذلك فقد اتفقت الجمهوريتان المصرية والسودانية فى عام ١٩٥٩ على ما يأتى :

١ – الحقوق المكتسبة الحاضرة :

– يكون ما تستخدمه مصر من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنه فى هذا الاتفاق ، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليارا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا .

- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها .

ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا

٢ - مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر ، توافق الجمهوريتان على أن تنشىء مصر السد العالى عند أسوان ، كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين الدائم على النيل .

- وليتمكن السودان من استغلال نصيبه ، توافق الجمهوريتان على أن تنشىء جمهورية السودان الروصيرص على النيل الأزرق ، وأية أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

- يوزع صافى فائدة السد العالى بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ للسودان و٧,٥ لمصر ، متى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنوه عنه فى البند السابق ، وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساويا لمتوسط السنوات الماضية المقدر بـ ٤٨ مليار متر مكعب ، وإذا ظلت فوائد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات متر مكعب ، فإن صافى فائدة السد العالى يصبح فى هذه الحالة ٢٢ مليارا ، ويكون نصيب السودان ١٤,٥ مليار م٣ ونصيب مصر ٧,٥ مليار م٣ ، ويضم هذان النصيبان إلى حقهما المكتسب ، وبذلك يصبح نصيب كل منهما من صافى إيراد نهر النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل ١٨,٥ مليار متر مكعب لجمهورية السودان ، و٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر .

فإذا زاد المتوسط ، فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد ، تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

- توافق حكومة مصر على أن تدفع لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية ، تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق

بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ مترا ، ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان .

- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين تغمر أراضيهم مياه التخزين .

٣ - مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل :

نظرا لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض نهر النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الغزال وبحر السوباط ، ومن المحتمل العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين ، فإن الجمهوريتين توافقان على مايأتى :

- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع مصر - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه نهر النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وروافده ونهر السوباط وروافده ومجرى النيل الأبيض ، ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين ، بحيث يوزع بينهما مناصفة ، ويسهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا .
- وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها ، وتدفع مصر نصيبها من التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات .

٤ - التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

- لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين ، وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده .

وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر فى أجزائه العليا ، توافق الجمهوريتان على أن تنشأ لجنة فنية دائمة من جمهورية السودان وجمهورية

مصر بعدد متساو من كل منهما ويجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ، ويكون اختصاصها :

- رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها .

- الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

وكذلك تقضى الاتفاقية بأنه عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة فى حوض النيل خارج حدود الجمهوريتين ، فإن حكومتى السودان ومصر تتفقان على رأى موحد بشأن دراسته بمعرفة اللجنة الفنية المشار إليها ، ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى اللجنة الاتصال بشأنه مع هذه البلاد .

اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا :

فى مارس ١٩٤٨ بدأت مباحثات بين مصر وأوغندا بشأن موضوع إنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان ، وقد تم الاتفاق فى هذا الشأن بين مصر وأوغندا فى ٥ / ١ / ١٩٥٣ وشملت الاتفاقية مايأتى :

١ - موافقة الحكومة المصرية على إقامة السد .

٢ - أن يقوم ثلاثة من المهندسين المصريين بالإقامة فى جنجا لمراقبة تنفيذ أعمال الخزانات على السد بالاشتراك مع فنى هيئة كهرباء أوغندا .

٣ - تقوم الحكومة المصرية بدفع مبلغ ٩٨٠ ألف جنيه استرلينى كتعويض لحكومة أوغندا نتيجة لنقص القوى الكهربائية المولده علاوة على مبلغ ٢٢٦٥٤٣ جنيهاً استرلينياً تكاليف رفع بناء السد إلى المنسوب الذى اقترحته الحكومة المصرية ، وقد سددت هذه المبالغ فى حينها . ومازال مهندسو الرى المصريون يعملون حتى الآن بجنجا فى أوغندا .

القسم الثالث

الأجهزة القائمة للتعاون بين الدول النيلية في مجال حوض النيل

أولا - الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل :

١ - نظمت اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان إنشاء الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، وتم إنشاء المكتب الرئيسى للهيئة بالخرطوم ومكتب بالقاهرة وصدرت للهيئة لائحة داخلية مستقلة .

٢ - يتكون مجلس إدارة الهيئة من ثمانية أعضاء أربعة من كل جانب .

٣ - يجتمع مجلس إدارة الهيئة أربع مرات فى العام دوريا علاوة على الاجتماعات الطارئة إذا دعت الحاجة .

٤ - توجد أجهزة مصرية تتبع وزارة الرى المصرية هى :

تفتيش عام الرى المصرى بالخرطوم ، وتفتيش رى ملكال ، وتفتيش الشجرة . وهى أجهزة مصرية تتبع وزارة الرى المصرية وعلاقتها بالهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل علاقة تعاون إيجابى بناء ، حيث تقوم هذه الأجهزة بأداء الأعمال التنفيذية لحساب الهيئة بخلاف عملها الطبيعى الذى من أجله أنشئت فى السودان منذ عشرات السنين ، ويعاون الهيئة كذلك فى أداء رسالتها إدارة مياه النيل التابعة لوزارة الرى السودانية .

٥ - تبلغ ميزانية هيئة مياه النيل ٢,٥ مليون جنيه سنويا مناصفة بين حكومتى مصر والسودان ، وتبلغ ميزانية الرى المصرى بالسودان ، والذى يعتبر ضمن الأجهزة التنفيذية للهيئة ، مليون جنيه مصرى سنويا .

ثانيا - مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية :

١٩٦١ يهدف تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل ، وقد اتفق خلال هذه المباحثات على إنشاء مشروع للدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية ، وقد أقر المشروع فعلا فى عام ١٩٦٧ وتشكلت لجنة خاصة للمشروع من ممثلين فنيين لكل من مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتانزانيا ، وانضمت إليها بعد ذلك كل من رواندا وبوروندى ثم زائير مؤخرا ، كما تقوم إثيوبيا بحضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب .

ويعاون فى تنفيذ المشروع كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ومنظمة الأرصاد العالمية OMM . ويهدف المشروع أساسا إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت ، وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل ، وتشمل أعمال المرحلة الأولى للمشروع مايلى :

- إقامة محطات إضافية لجمع المعلومات (٢٤ محطة للأرصاد الجوية النهرية - ١٥٦ محطة للأمطار ، بما فى ذلك ٦ محطات لتسجيل كمية الأمطار - ٦٧ محطة هيدروليكية - ١٤ محطة تسجيل مناسيب مياه البحيرات)

وكذلك لتجديد وتحسين بعض المحطات الموجودة حاليا ، لاستكمال الشبكة المناسبة لجمع المعلومات الأساسية من الأرصاد الجوية النهرية وتحليلها .

- إقامة سبع مناطق قياسية لتجميع المياه ، للدراسات المختلفة حول أساليب وأنماط انزلاق مياه المطر ، بغرض تطبيق هذه الدراسات على مناطق تجمع مياه الأمطار الأخرى .

- التصوير الجوى والمسح الأرضى لتلك الأجزاء من شواطىء البحيرات التى تمثل مناطق مستوية .

- وضع واقتراح أساليب تحليلية لعدد المحطات اللازمة لوضع موزانة مياه البحيرات ، مع استعمال المعلومات التى يتم جمعها عن طريق المحطات الجديدة والقديمة من المناطق القياسية لتجميع مياه الأمطار .

- تدريب الكوادر الفنية من البلدان المشاركة فى المشروع على أعمال الرصد الهيدرومترولوجى .

وقد بدأت المرحلة الأولى للمشروع فى يونيو عام ١٩٦٧ وانتهت فى يوليو عام ١٩٧٢ وحققت الأهداف السابقة ، ثم اتفق على أن تستكمل الدول المشتركة فى المشروع تجميع كافة البيانات الهيدرومترولوجية .

ثم بدأت المرحلة الثانية فى مارس ١٩٧٦ بهدف مواصلة أعمال الرصد ومساعدة الدول المشتركة على وضع خطط تنمية الموارد المائية وتمهيد الطريق للحكومات المعنية فى مفاوضات التخزين وضبط النهر للحصول على أقصى فائدة ممكنة لصالح هذه الدول جميعا ، وتتنوع أعمال المرحلة الثانية فيما يلى :

١ - عمل نموذج رياضى لمشروعات أعالى النيل للمساعدة فى إيجاد الحلول المختلفة لتنمية الموارد المائية .

٢ - إيجاد حلول مختلفة للموازنات على البحيرات الاستوائية لإمكان الحصول على أقصى فائدة ممكنة من هذه الخزانات .

٣ - استمرار تدريب الفنيين من الدول النيلية .

وقد تم الانتهاء من النموذج الرياضى وكان من المقرر أن ينتهى هذا المشروع فى مايو ١٩٧٩ ولكن رئى استمراره حتى الآن لأهمية المشروع .

ثالثا - منظمة حوض نهر كاجيرا :

- تضم منظمة حوض نهر كاجيرا والتى أنشئت فى أغسطس عام ١٩٧٧ ، كلا من تانزانيا ، رواندا ، وبوروندى ، وانضمت إليها أوغندا فى عام ١٩٨١ . وتهدف إلى تنمية منطقة حوض نهر كاجيرا التى تدخل فى حدود كل من الدول الأربع وتبلغ مساحتها الإجمالية ٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع .

وتمثل الهيئة العليا للمنظمة فى اجتماعات القمة التى يعقدها رؤساء الدول الأعضاء ، وكان آخرها فى أروشا خلال أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، كما يوجد سكرتير تنفيذى يتم اختياره بمعرفة الهيئة العليا بالتناوب فيما بين الدول الأعضاء ، والسكرتير الحالى هو الاستاذ دافيد واشا من أوغندا .

ويوجد المقر الرئيسى للمنظمة فى كيجالى ، كما توجد لها مقار إقليمية فى الدول الأعضاء . ويقع المقر الإقليمى للمنظمة فى تانزانيا فى مدينة بوكوبا التى تقع على بحيرة فيكتوريا .

القسم الرابع

التعاون فى المجال الاقتصادى

تشترك دول حوض النيل فى المصالح الاقتصادية منذ أقدم العصور . فكما أن النيل يجمع بينها من منبعه إلى مصبه . ويجمعها كذلك تكامل فى الموارد الطبيعية والبشرية ، يمكن أن يجعل منها كيانا اقتصاديا يكمل بعضه بعضا .

ولقد كان لمصر بدول حوض النيل علاقات ذات طبيعة خاصة نتيجة العوامل الجغرافية الطبيعية والتاريخية .

ومن أهم تلك العلاقات ، العلاقات التجارية التى استمرت خلال العصور القديمة وامتدت حتى العصور الوسطى ثم الحديثة .

ولقد بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر وبعض دول حوض النيل فى عام ١٩٨٣ ما يلى :

الدولـــة	حجم التبادل التجارى معها
كينيـــــا	١٧,٣٥٨,٠٠٠ جنيه
أوغنـــدا	٣٩,٠٠٠ جنيه
اثيوبيـــا	٨٣٠,٠٠٠ جنيه
تانزانيـــا	١,٢٦٣,٠٠٠ جنيه
زائير	١,٣٤٩,٠٢٤ جنيه

ويتضح من ذلك أن حجم التبادل التجارى بين مصر وسائر دول حوض النيل قليل ، الأمر الذى يسترعى انتباهنا من حيث وجوب زيادة حجم التبادل مع هذه الدول ، خصوصا أنها تنتج سلعا تستورد مصر الكثير منها من دول أخرى فى حين تنتجها بعض دول حوض النيل ، فإثيوبيا وكينيا تنتجان البن ، وكينيا وتانزانيا ورواندا وبوروندى تنتج الشاى .

وفى المقابل ، تستورد دول حوض النيل بعض السلع التى تنتجها مصر وتصدرها ، وبذلك فمجال التعاون بين هذه الدول فى المجال الاقتصادى مفتوح إذا حققت التعاون فيما بينها عن طريق تكامل اقتصادى يحقق مصالحها المشتركة ، وخصوصا أن الاقتصاد الأفريقى بصفة عامة واقتصاد دول حوض النيل بصفة خاصة ، يعتمد على موردين أساسيين هما الزراعة والرعى ، إلى جانب القليل من التعدين ، وكان اقتصادها ولايزال – إلى حد كبير – مرتبطا بالدول الأوروبية التى كانت تستعمرها ، ذلك أن اعتمادها على الأسواق الأوروبية فى تسويق منتجاتها الزراعية والحيوانية والمعدنية ، جعل تلك الأسواق شبه محتكرة لسلعها ، وتتحكم فى أسعارها ، الأمر الذى أدى إلى اهتزاز الهياكل الاقتصادية لتلك الدول .

وبالتالى أصبحت أكبر المشاكل التى تواجه دول حوض النيل – شأنها شأن غالبية الدول النامية – تتمثل فى اهتزاز المورد الأساسى لتمويل مشروعاتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى يعتمد على الصادرات ، لتذبذب أسعار سلعها التصديرية ، وبالتالى اختلال موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها .

ومن هذا الواقع ، أصبح على دول حوض النيل البحث عن حلول لعلاج مشكلاتها الاقتصادية ، منها إنشاء صناديق لتأمين أسعار منتجاتها التصديرية ، والتنويع فى تلك المنتجات بحيث تقل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين ، وغير ذلك من وسائل العلاج .

ولعل أهم علاج لهذا الموقف ، هو تعزيز التعاون بين هذه الدول ، وتجمعها فى كيانات اقتصادية تتكامل فى المجال الاقتصادى ، وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، والتعاون فى المجال الإنتاجى ، وفى وسائل الإنتاج ، وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وغيرها .

ودول حوض النيل ، فى حاجة إلى تكتل اقتصادى ، من أجل تنسيق مسائل الإنتاج والتسويق ، على النحو الذى يحقق احتياجات كل دولة من الدول الأعضاء .

إن عالم اليوم هو عالم التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتعتبر المجموعة الأوروبية ومنظمة التجارة الأوروبية الحرة وغيرهما ، دليلا عمليا واضحا على ذلك .

وتوجد فى أفريقيا تكتلات اقتصادية هى :

– السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا بين أوغندا وكينيا وتانزانيا ، وقد قامت فى سنة ١٩٦٧ . والجدير بالذكر أن هذا التجمع قد تم حله ، وتم التوصل مؤخرا إلى اتفاق حول توزيع أصول هذا التجمع . وبالتوازى مع ذلك فهناك محاولات جارية لإحياء هذا التجمع .

– الاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول أفريقيا الوسطى بين الجابون والكونغو (برازافيل) وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون فى عام ١٩٦٦ .

– منظمة الأفرو مالاجاش (الأوكام) بين الدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية (الفرانكوفون) .

– وأخيرا السوق المشتركة لدول غرب أفريقيا (السيدياو) التى تضم ١٣ دولة هى : بنين ، ساحل العاج ، غانا ، غينينا بيساو ، وفولتا العليا ، موريتانيا ، النيجر ، نيجريا ، السنغال ، سيراليون ، ليبريا ، غينيا ، توجو ، وهى مجموعة كبيرة تجمع دولا يربو عدد سكانها على ١٥٠ مليونا .

إن وجود مثل هذه التجمعات يسهل ويساعد على تبادل المنتجات والتخطيط لإقامة أسواق مشتركة ، حتى تعتمد هذه الدول على نفسها بدلا من اعتمادها على الدول الخارجية .

وعلى غرار هذه التجمعات الاقتصادية ، يمكن إيجاد تعاون اقتصادى بين دول حوض النيل يعمل لصالحها جميعا .

ومن بين مجالات التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل مايلى :

١ - التبادل التجارى :

يلاحظ أن حجم التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل ، لايتمشى مع حجم منتجات تلك الدول ، ولا مع حجم تجارتها الخارجية .

ويتطلب الأمر المزيد من تنشيط التبادل التجارى معها واعتبارها أسواقا بديلة للكثير من وارداتنا ، كالشاى والبن وغيرهما ، وأسواقا لصادرتنا التى تحتاج إليها تلك الدول .

٢ - التعاون فى المجال الزارعى :

تعتمد أغلب تلك الدول على الزراعة ، وأغلبها زراعة على المطر ، والقليل منها على الرى ، ويمكن لمصر أن تتبادل الخبرات الزراعية مع دول حوض النيل ، فهى بلد زراعى عريق يملك خبرات زراعية كبيرة .

٣ - التعاون فى مجال الإنتاج الحيوانى :

تعتمد معظم دول حوض النيل على الرعى فى تربية الماشية والأغنام إلى جانب الزراعة وتبادل المنتجات الحيوانية لهذه الدول مع مصر يحقق المصالح المشتركة لها .

٤ - التعاون فى المجال التعدينى :

إن دول حوض النيل دول حديثة العهد فى هذا المجال ، والتعاون بين هذه الدول يكون فى مصلحة جميع دول الحوض .

القسم الخامس

التعاون فى مجال الأمن الإقليمى

تتميز دول حوض النيل بموقع استراتيجى عميق ، يمتد من شمال شرق القارة الإفريقية إلى وسطها ، وتحف به من الشمال والشرق سواحل طويلة ، تمتد على بحرين مهمين هما : البحر المتوسط والبحر الأحمر .

ولقد كانت هذه الدول خلال مختلف العصور ، مطمعا للدول العظمى لموقعها الجغرافى والاستراتيجى الفعال فى وسط العالم ، ولأنها المنفذ إلى قلب القارة الأفريقية ، ولما تحتويه من موارد طبيعية متنوعة ، كانت دول حوض النيل مطمعا لدول أخرى من خارج حوض النيل ، تسير فى فلك دول عظمى ، بهدف بسط نفوذها ، أو تحقيق منافع إقليمية خاصة ، بأسلوب يهدد الأمن الإقليمى لدول حوض النيل ، بإثارة الخلافات القبلية بين تلك الدول .

كما تعمل هذه الدول الكبرى على إشعال الخلافات . وتثير نزاعات تصل إلى حد الصدام المسلح فى بعض المواقع من دول حوض النيل ، ومن أمثلته الواضحة الصراع المسلح على حدود السودان مع تشاد ، وعلى حدوده مع إثيوبيا .

من كل هذه الأسباب أصبح التعاون بين دول حوض النيل فى المجال الأمنى أمرا حيويا ، ومحققا لمصالحها الوطنية .

ولقد تم هذا التعاون فعلا ، بين مصر والسودان حيث جاء فى ميثاق التكامل المبرم بينهما ، أن التاريخ – قديمه وحديثه – يؤكد وحدة وأمن وسلامة مصر والسودان . واتساقا مع هذه الحقيقة أبرم البلدان اتفاقية الدفاع المشترك .

ومن الواضح أن تحقيق أمن حوض النيل ، ضرورة حيوية لتحقيق الأمن القومى المصرى والسودانى ، والأمن القومى لدوله جميعا ،

ولايقتصر تحقيق أمن النيل على مجراه فى مصر والسودان فقط ، ولكنه يشمل حوض النهر من منابعه الاستوائية والإثيوبية وعلى طول امتداده ، مما يؤكد أهمية التخطيط لتحقيق أمن منابع النيل ، بوصفه هدفا قوميا لجميع الدول فى حوض النيل .

ولا شك فى أن التكامل المصرى السودانى ، سيؤدى إلى ظهور كيان جديد ، له وزنه الاقتصادى والسياسى والبشرى والحضارى ، الذى سيكون له أثره بين دول حوض النيل وفى المجال الأفريقى كله ، وقد دعمت مصر مقومات التحرك المثمر تجاه دول الحوض ومن ذلك :

- إن مصر دولة أفريقية من مؤسسى حركة عدم الانحياز ، وزنها السياسى والحضارى ، ولها تأثير على دول حوض النيل وأفريقيا عموما ، حيث شاركت مصر هذه الدول فى محاربة الاستعمار بصوره المختلفة ، وتقاوم التفرقة العنصرية فى دول أفريقيا .
- إن مصر دولة إسلامية لها دورها المعروف فى نشر الإسلام ، ذلك الدين الذى يسوى بين البشر ويحارب التفرقة العنصرية .

- إن مصر لها رباط روحى مع إثيوبيا من خلال العلاقات التاريخية الوطيدة بين الكنيسة المصرية وكنيسة إثيوبيا .

- إن مصر قوة عسكرية ، مؤثرة بجانب خبرتها فى المجال العسكرى وانتصارها فى حرب أكتوبر تجعل دول حوض النيل تتطلع إلى مساعدتها فى بناء قواتها المسلحة .

أما الصعوبات التى قد تواجه مصر فى تحركها نحو دول حوض النيل فمن بينها :

- التيار السوفيتى الذى يهدف إلى تطويق مصر من الجنوب والغرب .
- النفوذ الأجنبى للدول الاستعمارية السابقة ، الذى مازالت له فعاليته فى تحرك هذه الدول فى مجالاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية السابقة .

- الصراعات الدائرة بين بعض دول حوض النيلى ذاتها ، وكذا بينها وبين بعض الدول المجاورة لها .

ولقد سجلت مصر فى السنوات الأخيرة تقدما ملموسا ، فقد تمكنت مصر من دعم علاقاتها بالدول التى تأزمت علاقاتها مع مصر فى فترة ماضية كدولة كينيا ، فقد تم توقيع اتفاق بين مصر وكينيا فى عام ١٩٨١ عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لوزارة الخارجية ، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات المصرية الأوغندية ، وتبدى أوغندا استعدادا طيبا للتعاون مع مصر ، وطالبت حكومتها أخيرا بإقامة تعاون عسكرى بين البلدين .

وعلاقات مصر بكل من بوروندى ورواندا تسير سيرا حسنا حيث تعاقدت الدولتان مع صندوق التعاون الفنى فى عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ لوصول خبراء مصريين ، وكذلك هناك تعاون عسكرى بين مصر ورواندا .

أما بالنسبة لعلاقة مصر بزائير فلقد طويت صفحة الأزمة التى تعرضت لها العلاقات بين البلدين فى أوائل الستينات ، وأصبحت زائير اليوم من الدول الأفريقية الصديقة .

وتكتسب علاقات مصر بتانزانيا وضعا جديدا ، وهناك اتفاقات تمت بين مصر وبينها عن طريق المعونة الفنية .

وكانت زيارة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لكل من زائير وتانزانيا تتويجا للتعاون الفعلى بين مصر وكل من الدولتين .

تبقى العلاقة بين مصر وإثيوبيا ، وهما الدولتان اللتان يجب أن تقوم بينهما علاقات طيبة ، حيث إن لإثيوبيا مركزا خاصا فى حوض النيل لكونها الدولة التى تسيطر على الجزء الأعظم من منابع النيل ، فمنها يتدفق إلى النيل أكثر من ٧٠ مليار متر مكعب من المياه فى حين لا تتجاوز كمية

المياه التى تأتى من المنابع الاستوائية ١٤ مليار متر مكعب فقط . بسبب عمليات البخر وتسرب المياه للمستنقعات ، لذلك فقد وقعت اتفاقية تجارية بين مصر وإثيوبيا .

وتحقيقا للمصلحة المشتركة لجميع دول حوض النيل ، ومصر بصفة خاصة ، فلابد من دراسة فكرة إنشاء منظمة للتعاون النيلى تعمل على تحقيق التعاون فى شتى المجالات بين دول حوض النيل وفى مقدمتها مجال الأمن القومى .

القسم السادس

التعاون فى المجال الثقافى والفنى

تتخلص مظاهر التعاون بين مصر ودول حوض النيل فيما يأتى :

- المنح الدراسية بالجامعات والمعاهد العليا والأزهر الشريف :

تقوم مصر بفتح مؤسساتها التعليمية أمام الوافدين من الوطن العربى وأفريقيا وآسيا والدول النامية وكذلك من أوروبا والأمريكتين . ولقد بلغ عدد الطلاب الوافدين من أفريقيا للدراسة بالأزهر الشريف ، على منح دراسية حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٠ ، نحو ٩٥٨ طالبا .

كما بلغ عدد الطلبة الأفارقة الدارسين بالأزهر الشريف غير المقيدين على منح ١٤٥٧ طالبا .

وبلغ إجمالى الطلبة الأفارقة الوافدين بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس والمعاهد الفنية والعالية فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ - ٦١٦ طالبا . خص دول حوض النيل منها ، عدا السودان ، مايلى :

الدولة	دراسات عليا	بكالوريوس أو ليسانس
إثيوبيا	١	٣٦
أوغندا	٥	٢٣
كينيا	-	٢٣
زائير	-	٤
تانزانيا	-	٥
بوروندى	-	٦
المجموع	٦	٩٧

ومن الممكن زيادة المنح لهذه الدول ، وتعزيز التبادل معها فى هذا المجال كلما أمكن ذلك .

- المنح التدريسية :

ولايقتصر مجال التعاون الثقافى بين مصر ومختلف الدول الأفريقية - ومن بينها دول حوض النيل - على مجالات التعليم الجامعى أو الأزهرى فقط ، ولكنه يمتد أيضا إلى مجالات التدريب الفنى والمهنى ، وقد بلغ عدد المتدربين ٦٧ متدربا بما فى ذلك التدريب على إتقان اللغة العربية .

وتدل البيانات على أن عدد الأفارقة الدارسين والمتدربين فى مصر قد تضاعف فى الأعوام الأخيرة .

- الفنيون المعارون :

يبلغ عدد المصريين المعارين للدول الأفريقية نحو ٢٥٠ مصريا غالبيتهم بالتعاقد الشخصى .

ومن أبرز مجالات التعاون بين مصر والدول الأفريقية « الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية » وقد بلغت الاتفاقيات التى عقدها الصندوق منذ إنشائه فى عام ١٩٨٣ نحو ١٢١ اتفاقية .

وكذلك أنشىء الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا فى ديسمبر عام ١٩٨٠ ، بهدف تقديم المعونات الفنية للدول الأفريقية ، سواء فى صورة خبراء من مختلف التخصصات ، أو فى صورة منح دراسية وتدريبية لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب فى جمهورية مصر العربية ، فضلا عن المساهمة فى دراسات الجدوى للمشروعات ، والمساهمة فى مشروعات التنمية للدول الأفريقية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ورغم حداثة عهد الصندوق ، إلا أنه بدأ نشاطه بالاهتمام بطلبات الدول الأفريقية من الخبراء والمنح ، وقام الصندوق بعقد اتفاقيات للتعاون الفنى حتى عام ١٩٨٣ مع اثنتى عشرة دولة أفريقية ، بدأ تنفيذها

بالفعل ، من بينها بعض دول حوض النيل « كينيا وبوروندى وتانزانيا »

كما أن الصندوق بصدد توقيع اتفاقيات أعدت مشروعاتها مع دول أخرى من بينها رواندا وإثيوبيا .

وفيما يلى بيان بما يخص بعض دول حوض النيل :

الدول المستفيدة	تاريخ الاتفاق	المعونة المقررة
بروندى	١٩٨١/٩/٦	عدد ٩ خبراء فى مجالات الزراعة والرى والصرف والطرق والهندسة المدنية والمعمارية .
تانزانيا	١٩٨١/٩/٢٨	إيفاد خبراء فى الطب والرى والزراعة واستصلاح الأراضى والاقتصاد الزراعى والهندسة المدنية والمعمارية (العدد الذى يتفق عليه) .
كينيا	١٩٨١/١١/٣	إيفاد خبراء فى الطب والرى وأساتذة لمعهد الموارد المائية فى كينيا .

وقد يتطلب الأمر أن تمتد إعارة الفنيين المصريين لسائر دول حوض النيل ، كما يتطلب العمل على زيادتها مع جميع هذه الدول .

أما بالنسبة للسودان فالتعاون وثيق فى مجالات التربية والتعليم والثقافة والفنون على النحو المعروف .

القسم السابع

انشاء هيئة تضم دول حوض النيل

أولا :

١ - بناء على توصيات وقرارات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى اجتماعها الرابع الذى عقد فى الخرطوم فى مايو ١٩٧٧ ، والذى وافقت فيه اللجنة على قيام الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل التى أنشئت بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ بتوثيق التعاون الفنى بينها وبين دول حوض النيل بهدف تنمية الموارد المائية ، لصالح دول حوض النيل جميعها .

أعدت الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل فى يوليو ١٩٧٧ مذكرة لدعوة دول حوض النيل لإنشاء جهاز فنى يضم الدول النيلية التسع وهى مصر ، والسودان ، وإثيوبيا ، وزائير ، ورواندا ، وبوروندى ، وتانزانيا ، وأوغندا ، وكينيا .

وقد تم إرسال هذه المذكرة إلى وزارتى خارجية الدولتين لإرسالها إلى الدول النيلية عن طريق السفارات المصرية والسودانية فى هذه الدول .

٢ - فى خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٧٧ قام وفدان مشتركان من الجانبين المصرى والسودانى بمقابلة المختصين فى كل من أوغندا ، وكينيا ، وتانزانيا ، ورواندا ، وبوروندى ، وزائير لشرح فوائد هذا التعاون .

٣ - وفى القاهرة فى ديسمبر ١٩٧٧ ، عقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية والذى تشترك فيه جميع دول حوض النيل فيما عدا إثيوبيا التى تحضر بعض الاجتماعات كعضو مراقب ، ووافق أعضاء اللجنة على فكرة إنشاء هيئة دول حوض النيل من ناحية المبدأ ، وقرروا تشكيل

لجنة رباعية من كل من ممثلي أوغندا وكينيا وتانزانيا والسودان (ممثلا للهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل) لوضع أهداف الهيئة وتكوينها ، والجدير بالذكر أن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع .

٤ - أعدت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين مصر والسودان مذكرة بتشكيل هيئة دول حوض النيل وأهدافها وتكوينها وعرضتها على اللجنة الرباعية التي وافقت عليها ، وعرضتها على باقى ممثلي الدول النيلية ، ووافقت عليها وطلبت أن تتولى الهيئة إرسالها إلى الحكومات عن طريق القنوات الشرعية .

وقد قامت وزارتا الخارجية فى البلدين بإرسال مذكرة الهيئة إلى الدول النيلية المعنية بهدف الحصول على موافقة هذه الدول على إنشاء هيئة دول حوض النيل .

٥ - وقد جاء رد من الحكومة الأوغندية بموافقتها على مشروع إنشاء هيئة دول حوض النيل ، وطلبت إدخال تعديلات لفظية طفيفة ولم يرد أى رد من باقى الدول المعنية .

٦ - وفى مارس ١٩٨١ قامت الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل بتوجيه الدعوة إلى وزراء الرى والموارد المائية فى دول حوض النيل لحضور اجتماع اللجنة الفنية لمشروع البحيرات الاستوائية ، ولزيارة مشروع قناة جونجلى أول مشروعات التعاون الفنى المشترك بين مصر والسودان لتنمية موارد حوض النيل لصالح البلدين .

وقد كان الهدف من هذا الاجتماع الذى عقد بالخرطوم هو حث وزراء الدول النيلية على الاشتراك فى هيئة دول حوض النيل .

٧ - دعا الرئيس جعفر محمد نميرى أثناء لقائه بوزراء الرى والموارد المائية للدول النيلية وبعض المختصين الممثلين لهذه الدول الذين حضروا اجتماع اللجنة الفنية لمشروع البحيرات الاستوائية ، إلى عقد اجتماع قمة لدول حوض النيل .

٨ – وجه السيد وزير الرى المصرى من خلال هذا الاجتماع الذى عقد بالخرطوم فى مارس عام ١٩٨١ الدعوة لوزراء الرى والموارد المائية لعقد اجتماع آخر فى القاهرة فى شهر أكتوبر عام ١٩٨١ ، للتشاور فى أمور مياه النيل وللتعرف على ماتم إنجازه فى مشروع الدراسات لحوض البحيرات الاستوائية وللتشاور فى إنشاء هيئة دول حوض النيل ، ولم يتم هذا الاجتماع بسبب وفاة الرئيس محمد أنور السادات .

٩ – ومن خلال الاجتماع الذى عقد فى داكار بالسنغال للدول المشتركة فى الفترة من ٥ إلى ١٤ مايو عام ١٩٨١ كانت الدعوة من المؤتمر الدولى إلى تشجيع الدول التى يجمعها نهر واحد على الاشتراك فى منظمة تجمعها للاستغلال الأمثل لمواردها المائية .

١٠ – عقدت اجتماعات متعاقبة لوزراء الخارجية والرى بمصر والسودان أثناء وجود وزيرى الخارجية والرى السودانيين بالقاهرة فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩٨١ ، ثم خلال زيارة السيد وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية للسودان فى الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨١ ، ثم أثناء الزيارة التى قام بها السيد المهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى ووزير الدولة لشئون السودان للخرطوم بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨ ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن اتفاق الجانبين المصرى والسودانى على اتباع مايلى :

(أ) العمل على استمرار عمل اللجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لمدة عامين أو ثلاثة أعوام مع ضمان استمرار مشاركة الأمم المتحدة فيه .

(ب) صرف النظر عن فكرة عقد مؤتمر قمة لدول حوض النيل حاليا .

(جـ) تأجيل الاجتماع المقرر لوزراء الرى لدول حوض النيل والذى كانت الدعوة قد وجهت لعقده بالقاهرة ، ثم تأجل بسبب ظروف اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، وذلك إلى حين دراسة المشروع الذى أعدته وزارة الخارجية المصرية بإنشاء

المنظمة المقترحة لدول حوض النيل ، على أن يؤخذ فى الاعتبار توقيت عقد المؤتمر (عقب انسحاب إسرائيل من سيناء فى أبريل ١٩٨٢) .

(د) استمرار تبادل الزيارات والاتصالات على المستويين الفنى والدبلوماسى مع الدول النيلية للإعداد للمؤتمر ، على أن يتم ذلك بتنسيق بين مصر والسودان .

ثانيا :

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق حول إنشاء هيئة تضم دول حوض النيل فإن مصر لم تتوقف لحظة عن سعيها للوصول إلى تعاون مع دول حوض النيل خاصة ، ودول المنطقة عامة .

وقد دعت مصر إلى عقد مؤتمر وزارى بين الدول الخمس مصر ، والسودان ، وأوغندا ، وزائير ، وأفريقيا الوسطى من ٢ إلى ٥ نوفمبر عام ١٩٨٣ فى الخرطوم . وكان الهدف من هذا المؤتمر هو تعميق التعاون بين هذه الدول فى كافة المجالات سواء على المستوى الثنائى أو الإقليمى ، ومن المعروف أن مصر تهتم بتوثيق التعاون بين دول المنطقة بما فيها دول حوض النيل وهو يأتى فى إطار خطة عمل لاجوس . كما إتفق على إمكان دعوة دولة أو أكثر مستقبلا للمشاركة فى اجتماعات المؤتمر على أن تكون من دول المنطقة . هذا وقد تقرر انعقاد المؤتمر الخماسى القادم فى كينشاسا فى أغسطس عام ١٩٨٤ .

هذا وقد دعم ذلك التحرك الحالى المصرى فى أفريقيا ، وأهم معالمه اللقاءات المثمرة التى تمت بين السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وبين القادة الأفارقة سواء فى القاهرة أو فى عواصم بلادهم .

القسم الثامن
المقترحات والتوصيات

ترى اللجنة اقتناعا منها بأهمية تأكيد وتعزيز إطار التعاون بين مصر ودول حوض النيل فى جميع المجالات المائية والاقتصادية والثقافية والأمنية .

واقتناعا بأهمية التجمعات الإقليمية فى عالمنا المعاصر ، وفى إطار المنظمات الإقليمية القائمة ، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية ، وإيمانا منها بأن نهر النيل هو شريان الحياة بالنسبة لمصر ، وأنه الرباط الأزلى الذى يربط بينها وبين دول حوض النيل ، ترى اللجنة أن تتقدم بالمقترحات والتوصيات التالية :

أولا - التوصيات والمقترحات فى المجال الخارجى والأمن القومى :

١ - تأكيدا لروابط التعاون بين دول حوض النيل ، وضمانا لاستمرار التشاور فيما بينها فى كل ما يخص مصالحها المشتركة .

- واستنادا إلى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى يشجع قيام تجمعات إقليمية لصالح دول القارة .

- وتنفيذا لخطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لأفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) والتى توصى بأنه ينبغى إنشاء هيئات لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين البلدان للنهوض بالتعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة .

ترى اللجنة ، دراسة إمكان قيام هيئة إقليمية أو « مجلس تعاون إقليمى » يجمع دول منظمة حوض النيل ، فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

كما ترى أن مثل هذه الهيئة الإقليمية أمل منشود لكل شعوب حوض النيل ، ويتعين بذل الجهود الطويلة والمضنية فى سبيل تحقيقه ، ومن ذلك تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والإعلامية ، لتنفيذ هذا الاقتراح .

٢ - تشجيع الأجهزة الدولية المعنية ، على دراسة إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل وبصفة خاصة « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » « المعهد الاقتصادى الأفريقى » مع الاستعانة بالسوق الأوروبية المشتركة .

٣ - مراعاة معالجة قضايا دول حوض النيل ، فى الإطار الاقتصادى « المتكامل » ، وأيضا كلما أمكن فى إطار التعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية .

٤ - تنشيط دور الدبلوماسية الشعبية وخاصة نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والمؤسسة الثقافية العمالية واتحادات المعلمين والمحامين والأطباء والصحفيين والرياضيين الأفارقة .

٥ - أن تعمل مصر دائما فى نطاق سياستها الثابتة على أسلوب القيام بالوساطة الحميدة والتوفيق فى الخلافات التى نشبت أو تنشب بين دول حوض النيل ، والتزام الحياد التام وعدم الانحياز لدولة دون أخرى .

٦ - السعى الدائب لفض الخلافات بين السودان وإثيوبيا حيث إن تحسين العلاقات مع إثيوبيا من الأهمية بمكان ، لأن العلاقات الإثيوبية السودانية المتوترة فى الوقت الراهن قد تشكل عنصرا سلبيا فى سبيل إتمام التنسيق المطلوب للوصول إلى إنشاء هيكل للتعاون المنشود .

٧ - التنسيق بين دول حوض النيل ودول القارة الأفريقية فى المنظمات الدولية لحماية مصالحها ضد أطماع التكتلات الدولية الأخرى .

٨ - توثيق الروابط السياسية على جميع المستويات الحكومية والشعبية ، وتبادل الزيارات مع هذه الدول .

٩ - متابعة اتجاهات المتغيرات الدولية فى المنطقة ، مع كشف التحركات المضادة واتخاذ الإجراءات المشتركة إزاءها .

١٠ - أهمية توثيق علاقات مصر مع كل من الصومال وجيبوتى فى سبيل إيجاد علاقات أفضل بين هذه الدول وإثيوبيا .

وقد تكون نقطة البداية - بعد رحلة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الأخيرة الناجحة إلى بعض دول حوض النيل - هى بحث إمكان دعوة دول حوض النيل إلى مؤتمر لبحث أسلوب للتعاون بين هذه الدول لقيام منظمة إقليمية خاصة بها .

ثانيا - التوصيات والمقترحات فى مجال التعاون المائى :

دعم هيئة حوض النيل التى تضم دوله التسع ، على أن يكون من أهدافها :

- وضع الخطط وتخزين مياه نهر النيل ، وكذلك المساعدة على إقامة بنوك المعلومات ، وعمل الترتيبات اللازمة لجمع وعرض وتحليل المعلومات الهيدروليكية ، وكذلك معلومات الأرصاد الجوية النهرية بشكل منظم ، ونشر تلك المعلومات بشكل دورى .

- إعداد الدراسات المناسبة فى مجال المحافظة على مياه نهر النيل ، من أجل تحديد وتقليل فقد المياه وزيادة عوائد النهر .

- ضمان قيام التنسيق الكافى فى مجال أنظمة ضبط النهر ، وإقامة مشروعات التحكم فى مياهه ومياه روافده .

وقد تكون هذه الهيئة - فى حالة النجاح فى إنشاء هيئة إقليمية تجمع دول حوض النيل - إحدى اللجان الفنية الرئيسية للهيئة المرتقبة .

ثالثا - التوصيات والمقترحات فى مجال التعاون الاقتصادى :

فى مجال تشجيع زيادة التبادل التجارى :

- دراسة حاجة الأسواق التجارية وإمكانياتها ومدى احتياج مصر من المواد الخام والطاقة ومدى حاجة هذه الأسواق إلى المنتجات المصرية وكذا العمالة المصرية المدربة .

- النظر فى اعتبار دول الحوض أولى بالرعاية وذلك بقيام وتعزيز العلاقات التجارية .

- العمل على رفع كفاءة وزيادة وسائل النقل والمواصلات البحرية والنهرية ، والجوية واللاسلكية ، بين دول الحوض .

فى مجال التعدين والصناعة :

- تقديم الخبرة الفنية فى مجال المسح الفنى والنظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخداماتها واستغلالها .

- التعاون المالى والفنى فى مجال الأبحاث فى مجالات الصناعة والتعدين من أجل إقامة مشروعات مشتركة .

فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية :

- تبادل الخبرات فى مجال الزراعة وأساليبها التكنولوجية والفنية المتقدمة .

- التعاون فى تطوير أساليب الرى والعمل على تقليل الفاقد من المياه .

- التعاون فى مجال تربية الحيوان وتحسين إنتاجه .

فى مجال النقل والمواصلات :

- دراسة إمكان تعزيز الخطوط الملاحية البحرية مع دول شرق أفريقيا .

- العمل على إنشاء الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والنهرية التى تربط دول الحوض .

- الاهتمام بتحسين شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والشبكات البريدية بين دول الحوض .

فى مجال الطاقة والموارد المائية :

- تبادل الخبرة الفنية من أجل توفير مصادر الطاقة وتنويعها وخصوصا الطاقة المستخدمة من المساقط المائية .

- وضع برنامج للأرصاد البيئية ومتابعة التغيرات التى تطرأ على عناصر البيئة فى حوض النهر وعلى نوعية مياهه ، وإعداد دراسة لإنشاء شبكة من محطات الأرصاد البيئية فى إطار التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل .

رابعا - المقترحات والتوصيات فى مجال التعاون الثقافى والفنى والإعلامى :

- التأكيد على دور الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا ، ومحاولة دعمه لتحقيق الأهداف المرجوة منه وصولا إلى تعاون حقيقى بين دول حوض النيل ، ويتطلب ذلك التزام الصندوق بأولويات فى مجال أنشطته لتمثل دول حوض النيل أولوية خاصة .

- العمل على تشجيع الصلات بين المؤسسات الثقافية والعلمية لدول حوض النيل .

- تبادل العلماء والأساتذة والخبراء .

- تبادل المنح العلمية والتدريبية .

- تشجيع الزيارات بين رجال العلم والثقافة والفن والرياضة .

- تبادل المعلومات بنتائج البحوث والمواد الثقافية والعلمية .

- تطوير المقررات الدراسية ووسائل الإعلام للتعريف بدول الحوض الأخرى .

- العمل على نشر اللغة العربية .

- زيادة بعثات الأزهر الشريف إلى الدول التى بها تجمعات إسلامية مع إقامة المراكز الثقافية الإسلامية .

إيفاد بعثات صداقة طبية من الأطباء المتخصصين لتقديم المشورة والخبرة والعلاج .

- زيادة التعاون فى مجال الإعلام وتقديم الخبراء والفنيين والبرامج ودعم التعاون الإعلامى مع هذه الدول .

وأخيرا فإن اللجنة تعيد التأكيد على أهمية تعزيز وتوثيق أواصر التعاون بين مصر ودول حوض النيل ، فى جميع المجالات المشار إليها ، سبيلا لاستكمال حلقات دوائر علاقاتنا الأفريقية .

رئيس اللجنة
وحيد الدين الدالى

الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

معلومات أساسية عن نهر النيل

● يبسط النيل سلطانه على الجزء الأكبر من شرق أفريقيا ، ويبلغ طوله نحو ٦٧٠٠ كم من منابعه فى الجنوب الشرقى من القارة وحتى البحر الأبيض المتوسط .

● وتقدر مساحة حوض النيل بنحو ٢,٩ مليون كيلو متر مربع ، تشمل أجزاء من دول رواندا ، بوروندى ، تانزانيا ، كينيا ، أوغندا ، زائير ، وثلث الأراضى الإثيوبية ، وجزءا كبيرا من مساحة السودان ومصر .

● ومن المعروف أن إيراد النيل يختلف بين سنة وأخرى ، فبينما يصل فى أقلها إلى ٤٢ مليار متر مكعب سنويا ، يرتفع فى أكثرها إلى ١٥٠ مليار متر مكعب ، وقد بلغ متوسط الإيراد السنوى للنيل خلال القرن الحالى مقدرا عند أسوان نحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هى :

* الهضبة الإثيوبية .
* هضبة البحيرات الاستوائية .
* حوض بحر الغزال .

أولا : الهضبة الإثيوبية :

تمثل الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق ، إذ تمد النيل الرئيسى عند أسوان بنحو ٨٥٪ من متوسط الإيراد السنوى (٧١ مليار م٣ سنويا) وتتجمع مياه الهضبة الإثيوبية من عدد من الأنهر على النحو التالى :

١ ـ نهر السوباط :

ويلتقى هذا النهر بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال بجنوب السودان ، ويبلغ متوسط الإيراد السنوى من مياه نهر السوباط نحو ١١ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان ، وأهم الفروع الرئيسية لنهر السوباط هى :

ـ نهر البارو ، وإيراده السنوى المتوسط ١٣ مليار م٣ يضيع منها ٤ مليارات م٣ فى مستنقعات مشار بجنوب السودان .

ـ نهر البيبور ويبلغ إيراده السنوى المتوسط نحو ٢,٨ مليار م٣ يضيع منها نحو ٠,٨ مليار م٣ .

٢ ـ النيل الأزرق :

ويلتقى هذا النهر بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم ، يبلغ إيراده السنوى المتوسط مقدرا عند أسوان نحو ٤٨ مليار م٣ ويستجمع مياهه من عدد الأنهار التى تنبع من جبال الهضبة الإثيوبية ومن بحيرة تانا .

٣ ـ نهر عطبرة :

ويلتقى هذا النهر بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط الإيراد السنوى لمياه النهر نحو ١١,٥ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان .

ثانيا : الهضبة الاستوائية :

ويمثل هذا المصدر أكثر المصادر انتظاما فى إمداد النيل بالمياه على مدار العام ، ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة من الهضبة الاستوائية نحو ١٣ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان .

موزعة بين المصادر المختلفة على النحو التالى :

١ ـ بحيرة فيكتوريا :

تبلغ مساحة البحيرة ٦٧ ألف كيلو متر مربع ، ومساحة حوضها ١٩٥ ألف كيلو متر مربع . وتقع البحيرة وحوضها فى دول رواندا ،

وبوروندى ، وتانزانيا ، وأوغندا ، وكينيا ، وزائير ولايصل للبحيرة أكثر من ٨٪ من جملة مياه حوضها . وتصل المياه للبحيرة إما عن طريق الأمطار أو بعض الأنهار الصغيرة التى لا تعرف تصرفاتها بدقة ، وعن طريق نهر الكاجيرا الذى يعتبر أهم مصادر المياه للبحيرة إذ يمدها بنحو ٦ مليارات متر مكعب سنويا ويمر عبر مسيرته إلى البحيرة بدول رواندا ، وبوروندى ، وتانزانيا . وعلى الطرف الغربى من البحيرة يقع خزان أوين الذى يعتبر المخرج الرئيسى لها ويبلغ إجمالى متوسط المياه الخارجة من البحيرة عبر خزان أوين إلى نيل فيكتوريا نحو ٢٣,٥ مليار متر مكعب سنويا لتصل إلى بحيرة كيوجا بنحو ٢٢,٥ مليار متر مكعب فقط .

٢ – بحيرة كيوجا :

يمتد نيل فيكتوريا من بحيرة فيكتوريا حتى يصب فى بحيرة كيوجا التى تقع داخل الأراضى الأوغندية . ومن المعروف أن الأمطار المتساقطة على البحيرة تفقد بالكامل نتيجة للتبخر والنتح من أوراق النباتات الطافية علاوة على فقد مليار متر مكعب آخر من المياه الواردة من نيل فيكتوريا ، وبذلك يبلغ متوسط الخرج السنوى من بحيرة جيوجا نحو ٢١,٥ مليار م^{3} متجهة عبر نيل فيكتوريا إلى بحيرة ألبرت .

٣ – بحيرة ألبرت :

وتقع هذه البحيرة فى كل من أوغندا وزائير ، ويصب فى طرفها الشمالى نيل فيكتوريا (٢١,٥ مليار م^{3} سنويا) كما يصب فى طرفها الجنوبى نهر السمليكى (٤ مليارات م^{3} سنويا) ويستمد هذا النهر مياهه من بحيرات إدوارد وجورج ، وتخرج المياه من البحيرة إلى نيل ألبرت ، ويبلغ إجمالى المياه التى تخرج من البحيرة إلى نيل ألبرت ٢٦,٥ مليار م^{3} سنويا فى المتوسط وتمثل المياه الواردة من نيل فيكتوريا ، ونهر السمليكى والأمطار المتساقطة .

ويمتد نيل ألبرت حتى حدود السودان عند بلدة نيمولى حيث يسمى بعد ذلك بحر الجبل ، ويبلغ متوسط الإيراد السنوى الوارد عند

بلدة نيمولى نحو ٢٥,٨ مليار م^{٣} ، ويستمر النهر بعد ذلك داخل الأراضى السودانية تحت اسم بحر الجبل .

٤ – بحر الجبل :

يتابع بحر الجبل مسيرته بعد بلدة نيمولى داخل الأراضى السودانية حيث تصب فيه مجموعة من الأنهار الصغيرة ، ليصل إجمالى الإيراد السنوى المتوسط عند بلدة منجلا نحو ٣٠ مليار م^{٣} سنويا . وبعد بلدة منجلا يدخل بحر الجبل فى مطقة السدود حيث يفقد من مياهه نحو ١٥ مليار م^{٣} وتقدر المياه الواردة عند ملكال بعد انتهاء منطقة السدود بنحو ١٥ مليار م^{٣}سنويا فى المتوسط .

ثالثا – حوض بحر الغزال :

وينتشر فى هذا الحوض مجموعة من الأنهر الصغيرة التى تنبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجملة الإيراد السنوى لهذه الأنهر ١٥,١ مليار م^{٣} فى المتوسط ، غير أن مايصل منه للنيل لايزيد على ٠,٥ مليار م^{٣} ، ويفقد الباق فى مناطق المستنقعات .

وقرب مدينة ملكال تلتقى المياه الواردة من المناطق الاستوائية والواردة من بحر الغزال ، لتواصل مسيرتها فى النيل الأبيض حتى تصل إلى أسوان فاقدة عبر مسيرتها نحو ٢,٥ مليار م^{٣} سنويا فى المتوسط ، أى أن متوسط المياه سنوياً التى تصل إلى أسوان من هذين المصدرين يبلغ ١٣ مليار م^{٣}

الفواقد المائية بنهر النيل :

● أوضح البند أولا كمية المياه التى ترد من مختلف المصادر وكذا مايفقد منها فى كل حبس من أحباس النهر ، ويمكن تلخيص هذه الفواقد المائية فيما يلى :

رقم	المنطقة	كمية المياه المفقودة سنويا بالمليار متر مكعب
١	منطقة السدود داخل حدود السوادن ..	١٥, –
٢	منطقة بحر الغزال داخل حدود السودان ..	١٤,٥
٣	مستنقعات مشار	٤, –
٤	الخيران الشرقية بمنطقة مشار	٢,٥
	جملة	٣٦, –

وذلك علاوة على مايفقد بالمنابع الاستوائية والإثيوبية والذى لم يتم تقديره بعد .

ملحق رقــم ٢

أولا - السدود المقامة على نهر النيل :

١ - خزان أوين : على مخرج بحيرة فيكتوريا . أنشىء فى عام ١٩٥٤ وسبقته اتفاقية بين مصر وإنجلترا . واتفق على التخزين فى البحيرة والتعويضات وكذا التصرف المائى بالخزان ، وإنشاء مكتب بأوغندا يعمل به ثلاثة مهندسين مصريين ويتبع وزارة الرى المصرية لمراقبة تصرفات الخزان .

٢ - سد سنار : على النيل الازرق ، وقد أنشأته حكومة السودان فى عام ١٩٢٥ وهو يخدم السودان فى رى مشروع الجزيرة ، وقد تضمنته اتفاقية عام ١٩٢٩ .

٣ - سد جبل الأولياء : على النيل الأبيض . أنشىء فى عام ١٩٢٥ لصالح مصر ، بغرض تخزين سنوى قدره ٢ مليار متر مكعب لتكملة الرى الصيفى لمصر . وساعد السودان فى إقامة مشاريعه على النيل الأبيض بالرفع بالطلمبات ، وبعد إنشاء السد العالى وملئه فى عام ١٩٧٥ سلمت الحكومة المصرية إدارة خزان جبل الأولياء لحكومة السودان فى فبراير عام ١٩٧٧ ، وأصبح حاليا تابعا لحكومة السودان .

٤ - سد الروصيرص : على النيل الأزرق . أنشأته حكومة السودان فى عام ١٩٦٤ لتخزين ٣ مليارات متر مكعب على أن تسمح تعليته باستيعاب ٧ مليارات متر مكعب وذلك تنفيذا لإتفاقية مياه النيل .

٥ - سد خشم القربة : على نهر عطبرة . أنشأته حكومة السودان فى عام ١٩٦٤ لتخزين ١,٢ مليار متر مكعب لرى أراضى حلفا الجديدة التى هاجر سكانها من حلفا القديمة .

٦ - السد العالى : على النيل الرئيسى فى مصر وقد أنشىء بعد إبرام إتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان .

ثانيا : مشروعات أعالى النيل :

هناك عدة مشروعات فى أعالى النيل تستهدف زيادة الموارد المائية من المنابع الاستوائية وتقليل الفاقد من مياه النيل فى منطقة السدود بجنوب السودان .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المشروعات لم يبدأ تنفيذه بعد مثل مشروع سد بحيرة ألبرت وبعضها الآخر بدىء فى تنفيذه بالفعل مثل مشروع قناة جونجلى . وقد سار العمل شوطا كبيرا فى حفر هذه القناة التى تسير من بحر الجبل قرب قرية جونجلى تجاه الشمال لمسافة تبلغ نحو ٣٠٠ كيلو متر ، تنتهى عند قرب مصب نهر السوباط فى النيل الأبيض وذلك لتفادى منطقة السدود البنائية التى تعرض مياه أعالى النيل للضياع بالتبخر والتسرب . وسوف تحقق قناة جونجلى زيادة موارد كل من مصر والسودان من مياه النيل بـ ٣,٨ مليار متر مكعب فى السنة تقسم مناصفة بينهما طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ وجدير بالذكر أن الدولتين تتحملان تكاليف المشروع مناصفة .

ملحق رقم (٣) (أ)

ارقام التبادل التجارى بين مصر وبعض دول حوض النيل حسب السنوات الموضحة

(القيمة بآلاف الجنيهات)

الدولة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
زائير	١٤٠٢	—	٤٨٥	١١	١٠٣١	—	١٣٤٩	٠,٠٢٤
إثيوبيا	٤	—	٢٥٤٧	١٠٩	٤٩٥٢	٥٠٩	٤٢٨	٤٠٢
كينيا	٥٧٠١	٨٧	٣٤٨٨	١٤٠	٤٢٣٥	١٦٩٨١	٦١٢٧	١١٢٣١
تانزانيا	٣٦٩	—	٤٣٢	٩٢	٤٢٨	١	١٢٦٣	—
أوغندا	١٨٢٣	٩	٥٦٦	٦	١٠٣	٧٠	٣٩	—
بروندى	—	—	—	٣	—	١	—	—
رواندا	—	—	—	٢٥	—	٢٣	—	—

ملحق رقم (٣) (ب)

التبادل التجارى بين مصر وبعض دول حوض النيل (من السلع والمنتجات)

الدولة	الصادرات	الواردات	ملاحظات
إثيوبيا	الغزل والمنسوجات القطنية ـ الملابس الداخلية ـ الجلود ـ الصحف والمجلات ـ الاسمنت ـ الأدوية الكيماويات ـ الاسمدة ـ الجبس ـ الزجاج ـ المبيدات الحشرية ـ المضخات .	العدس ـ الفول ـ السمسم البن ـ جلود الماشية .	
أوغندا	المنسوجات القطنية ـ المنتجات الجلدية ـ الأدوية .	البن والشاى .	يوجد مكتب للتمثيل التجارى فى كمبالا .
تانزانيا	الأدوية ـ الأربطة الطبية ـ القطن الطبى ـ المنسوجات .	السيزال ـ الشاى ـ القرنفل	يوجد مكتب للتمثيل التجارى فى دار السلام
كينيا	المنسوجات القطنية ـ الشاش الطبى ـ القطن الطبى ـ الأدوية ـ القطن الخام .	الشاى ـ البن ـ الجلود الخلاصات النباتية للدباغة ـ السيزال ـ الخشب المنشور	يوجد مكتب للتمثيل التجارى، فى نيروبى .
زائير	المنسوجات القطنية ـ الأغذية المحفوظة ـ القطن الطبى ـ منتجات الألومنيوم ـ الثلاجات ـ المبيدات ـ البطاريات ـ إطارات السيارات .	المنتجات المنجمية مثل النحاس والزنك .	يوجد مكتب للتمثيل التجارى فى كينشاسا .

ملحق رقم (٤)
بيان بعدد الطلبة من دول حوض النيل
فى الجامعات المصرية (عدا الأزهر)

للعام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

م	الدولة	دراسات عليا	بكالوريوس أو ليسانس
١	إثيوبيا	١	٣٦
٢	أوغندا	٥	٢٣
٣	بوروندى	—	٦
٤	تانزانيا	—	٥
٥	زائير	—	٤
٦	السودان	٥٠٩	٧٣٩٥
٧	كينيا	—	٢٣
	المجموع	**٥١٥**	**٧٤٩٢**

- وذلك بخلاف عدد من طلبة هذه الدول المقيدين على منح بالأزهر الشريف ، علاوة على بعض المنح التدريبية .

ملحق رقم (٥)
الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية
بيان باتفاقيات المعونة الفنية التى عقدها الصندوق مع بعض دول حوض النيل فى عام ١٩٨١

تاريخ التوقيع	الجهة التى تم التوقيع معها	الدولة المستفيدة	المعونة المقررة	ملاحظات
٣ / ٢ / ١٩٨١	تانزانيا (تبادل مذكرات)	تانزانيا	منحة تدريبية فى مجال تحسين سلالة الجاموس .	تم التنفيذ
٩ / ٧ / ١٩٨١	كينيا	كينيا	تجديد مدة عمل طبيب للعام الخامس .	جار التنفيذ

وهناك ٣ اتفاقيات معدة لكل من كينيا ، وتانزانيا ، وزائير .

ملحق رقم (٦)

اتفاقيات المعونة الفنية المقدمة من الصندوق لبعض دول حوض النيل للعام ٨١ / ١٩٨٢

الدولة المستفيدة	تاريخ الاتفاق	المعـــونـــة المقـــررة	مـــلاحظـــات
بـورونـدى	٦ / ٩ / ١٩٨١	عدد ٩ خبراء فى مجالات الزراعة والرى والصرف والطرق والهندسة المدنية والمعمارية .	تم إيفاد عدد ٦ خبراء .
تـانـزانيـا	٢٨ / ٩ / ١٩٨١	إيفاد خبراء فى مجالات الطب والرى والزراعة واستصلاح الأراضى والاقتصاد الزراعى والهندسة المدنية والمعمارية ، العدد يتفق عليه بين الطرفين .	تم إيفاد طبيب ومهندس رى ومهندس استصلاح أراض ، وباقى الخبراء فى انتظار تدبير السكن بمعرفة الحكومة التانزانية .
كينيـا	٣ / ١١ / ١٩٨١	إيفاد خبراء فى الطب والرى وأساتذة لمعهد الموارد المائية فى كينيا .	تم إيفاد ١٢ طبيبا وخبيرين للرى وأستاذين لمعهدالموارد المـائيـة .

ملحق رقم (٧)

بيانات أساسية
عن
دول حوض النيل

ملحق رقم (٧)

بيانات أساسية عن دول حوض النيل

الدولة	العاصمة	تاريخ الاستقلال	اللغة	الديانة الغالبة
١ - إثيوبيا	أديس أبابا	١٨٩١	الأمهرية - الإنجليزية	المسيحية - الإسلام
٢ - أوغندا	كمبالا	١٩٦٢/١٠/٩	الإنجليزية - السواحلية	المسيحية - الإسلام
٣ - بوروندى	بوجمبورا	١٩٦٢/٧/١	الفرنسية	المسيحية
٤ - تانزانيا	دار السلام	١٩٦١/١٢/٩	الإنجليزية - السواحلية	المسيحية - الإسلام
٥ - رواندا	كيجالى	١٩٦٢/٧/١	الفرنسية - السواحلية	المسيحية
٦ - زائير	كينشاسا	١٩٦٠/٦/٣٠	الفرنسية - السواحلية	المسيحية
٧ - السودان	الخرطوم	١٩٥٦/١/١	العربية	الإسلام
٨ - كينيا	نيروبى	١٩٦٣/١٢/١٢	الإنجليزية - السواحلية	المسيحية
٩ - مصر	القاهرة	١٩٢٢/٢/٢٨	العربية	الإسلام

عدد السكان فى منتصف عام ١٩٨٣	المساحة بالكيلو متر مربع	العملة	أهم الموارد	ملاحظات
٣١,٣٠٠,٠٠٠	١,٢٢١,٩٠٠	دولار إثيوبى	البن – الجلود زيت البذور	
١٣,٨٠٠,٠٠٠	١٣٦,٠٣٦	شلن شرق أفريقيا	البن – القطن – النحاس – الشاى	عضو المؤتمر الإسلامى
٤,٥٠٠,٠٠٠	٨٧,٨٣٤	فرنك	البن	
٢٠,٥٠٠,٠٠٠	٢٨٥,٠٨٧	الشلن التانزانى	القطن – الشاى البن السيزال – السكر	
٥,٦٠٠,٠٠٠	٢٦,٢٣٨	فرنك	البن – الشاى – القطن	
٣١,٣٠٠,٠٠٠	٢٣٤٥,٤٠٩	الفرنك الكونغولى	الماس – النحاس – الكوبالت – القطن	
٢٠,٦٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥,٨١٣	الجنيه السودانى	الماشية – القطن – السمسم – الحديد – النحاس	عضو المؤتمر الإسلامى
١٨,٦٠٠,٠٠٠	٥٨٢,٦٤٤	شلن شرق أفريقيا	البن – الشاى – منتجات بترولية	
٤٥,٩٠٠,٠٠٠	١,٠٠١,٤٤٩	الجنيه	القطن – البترول – قناة السويس – السياحة	عضو المؤتمر الإسلامى

ملحق رقـم (٨)

« حول زيارة السيد رئيس الجمهورية لبعض دول حوض النيـل »

- تمثل جولة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى خمس دول أفريقية تصاعدا جديدا للخط الذى تتبعه مصر فى سياستها الخارجية فى الثمانينات وهو تأكيد إحياء انتماء مصر إلى العالم الأفريقى ، وكذا انتماء مصر إلى العالم الثالث ، كما أن الزيارة تؤكد أهمية الدور المصرى القيادى فى حل مشكلات القارة الأفريقية المتنوعة والتى زادت تعقيدا خلال العقد الماضى .

- لقد كانت أفريقيا هى التى وقفت فى وجه الذين أرادوا يوما إبعاد مصر عن منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أنها سارعت إلى مساندة مصر يوم حاولت جبهة الرفض إبعادها عن ساحة عدم الإنحياز ، وكانت أفريقيا القوة الراسخة التى اعتمد عليها الاعتدال العربى فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد أخيرا بالدار البيضاء .

- وفوق هذه الأرضية الراسخة التى توضح مكانة مصر الرفيعة فى أفريقيا وتحت مظلة الحقائق الناصعة التى يثبتها التاريخ حول علاقة مصر بالقارة التى تقع عند رأسها الشمالى يتحرك الرئيس حسنى مبارك فى العمق الأفريقى ويعقد عددا من اللقاءات مع عدد من أبرز زعماء القارة .

- وإذا كانت مصر تقع عند أقصى الطرف الشمالى الشرقى لأفريقيا ، فإن ذلك لم يجعلها تدير ظهرها أبدا للقارة ، وهذه حقيقة ثابتة منذ فجر التاريخ حيث أن أمن مصر يبدأ من أقصى الجنوب ليس فقط من عند منابع النيل وإنما من جنوب القرن الأفريقى ، حيث توجد الآن

الصومال وكينيا وتانزانيا ، وهى ثلاث دول زارها الرئيس فى رحلته بالإضافة إلى زائير التى تكاد تتربع فى منطقة القلب من القارة الأفريقية .

ولقد كانت أولى الدول التى زارها السيد الرئيس هى زائير ، وقد تركزت المباحثات على العلاقات المستقبلية لدول حوض النيل ، وهى الفكرة التى طرحتها مصر واجتمعت بمقتضاها دول حوض النيل بالخرطوم ، وسوف يجتمع وزراء خارجية هذه الدول فى « كينشاسا » خلال هذا العام ، وهذه الدول هى مصر والسودان وتانزانيا وزائير وبوروندى وكينيا ورواندا ، كما تجرى الاتصالات بشأن تنسيق المواقف بين هذه الدول على أساس التعاون الفنى والتكنولوجى فيما بينها . وتحديد مواقفها بالنسبة لمشروعات الرى .

زيارة الرئيس حسنى مبارك هى أول زيارة يقوم بها رئيس مصرى لزائير منذ اعلان استقلالها فى عام ١٩٦٠ .

– ولقد وقفت مصر بكل قوة مع جمهورية الكونغو ليوبولدفيل (هكذا كان اسم زائير قبل عام ١٩٧٠ حينما أعلن استقلالها عن بلجيكا فى عام ١٩٦٠ بعد فترة احتلال دامت ٥٢ عاما) . ودولة زائير التى زارها السيد الرئيس تتمتع بثقل سكانى واقتصادى وسط القارة الأفريقية ، فسكانها يزيدون على ٢٧ مليون نسمة ومساحتها تزيد على مليونين و ٣٤٤ ألف من الكيلومترات المربعة . وتشتهر زائير بأنها تحتكر ٦٥٪ من إنتاج العالم من الكوبالت وبتصديرها للذهب والماس والنحاس واليورانيوم .

– تمثل زائير موقعا جغرافيا فريدا فى قلب قارة أفريقيا يجعلها مركزا مهما للحوار بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية وأفريقيا الجنوبية .

– ولقد أعادت زيارة السيد الرئيس حسنى مبارك إلى أفريقيا الحوار العربى الأفريقى إلى دائرة الضوء وخاصة أن القارة تشهد تحركا آخر تقوم به إسرائيل فى القارة .

– ولقد كانت زيارة كينيا هى الزيارة التالية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى جولته بأفريقيا ، وتركزت المباحثات بين رئيسى الدولتين

على العلاقات الثقافية بين البلدين والقضايا الأفريقية والدولية ، وعبر الجانب الكينى عن تقديره للعمل الذى يقوم به الخبراء المصريون إلى جانب أشقائهم الكينيين فى مجالات الطب والرى والتعليم وغيرها . كما قرر الرئيسان إنشاء لجنة وزارية برئاسة وزيرى خارجية البلدين تجتمع كل سنة فى إحدى العاصمتين لاستعراض العلاقات فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

كما اتفقتا على أنه فى ضوء انتماء كل من كينيا ومصر إلى حوض وادى النيل فإنه يجب إعطاء أهمية خاصة لتنمية هذا التعاون بينهما ، وبصفة خاصة فى مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكل شعوب المنطقة .

- تانزانيا التى زارها الرئيس محمد حسنى مبارك جمهورية أفريقية مستقلة مناضلة ترتبط مع مصر بعلاقات سياسية طيبة ، وقد وقفت تانزانيا مع مصر فى كفاحها السياسى السلمى وأيدت مبادرة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ .

- وتقع تانزانيا فى شرق أفريقيا يحدها شمالا كينيا وشرقا المحيط الهندى ومن الجنوب الشرقى موزمبيق ومن الجنوب الغربى زامبيا ومن الغرب زائير وتبلغ مساحتها ٢٦٤,٩٠٠ ميل مربع وعدد سكانها ١٦,٩٤ مليون نسمة .

- أهم المدن فى تانزانيا زنزبار ، وتانجا ، وموانزا ، وتعتبر مركزا عاما للمواصلات ومقرا للسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا .

- ولقد أبرز الرئيسان مبارك ونيريرى فى مباحثاتهما أهمية التعاون بين مصر وتانزانيا ليس فقط فى العلاقات التاريخية التقليدية التى تربط بينهما ، بل ولانتماء الدولتين لحوض النيل (البيان المشترك) .

- كما ناقش الرئيسان الوضع فى القرن الأفريقى واتفقا على ضرورة التوصل إلى الاستقرار والأمن والتفاهم بين كل حكومات هذه الأقاليم على

أساس مبادىء التعاون المشترك وحسن الجوار والتعايش السلمى .

الحقائق التى تأكدت بعد زيارة الرئيس حسنى مبارك للدول الأفريقية :

أولا :

إن هناك دولا أفريقية فكرت أو قد تفكر فى إقامة مشروعات أو سدود على مجرى النيل ، مما قد يستقطع كميات من المياه التى تصل إلى مصر ومعها النماء الوفير .

وإقامة هذه السدود بغير تشاور بين دول حوض النيل يضر دون شك بمصالحنا المستقبلية ، وكان الاتفاق على ضرورة التشاور بين الدول المستفيدة من مياه النيل قبل تنفيذ أى مشروع بما يعود بالخير على كل شعوب النيل وأن يتم ذلك بأسلوب علمى .

ثانيا :

إن دور مصر الفعال فى أفريقيا لم يكن فى أى وقت من الأوقات بالدور الدخيل ، ولم يكن أيضا بالدور الغائب ، وإنما هو الدور الطبيعى بل والمطلوب بشدة فى هذه المرحلة من دول أفريقية كثيرة ، والدور المصرى فى أفريقيا دور معروف منذ الخمسينات أثناء فترة استقلال مصر وتحرير أفريقيا فمصر فى ذلك الوقت كانت هى التى تتصدى للاستعمار الانجليزى والفرنسى ، ثم قامت بعد ذلك بدورها القائد لحركة الوحدة الأفريقية فى غياب منظمة الوحدة الأفريقية فى ذلك الوقت .

والدور المصرى مطلوب بشدة فى هذه المرحلة فمصر ليست لها أطماع أو خلافات مع أية دولة أفريقية ، كما أن مصر تتمتع بصلات دولية واسعة يمكن استثمارها لصالح الدول الأفريقية ، وبذلك فإن مصر هى الدولة المرشحة والمقبولة للقيام بالمساعى الحميدة والتوفيق بين الدول .

ثالثا :

تنادى مصر بعلاقة حسن الجوار بين كل الدول الأفريقية وخاصة تلك الدول الواقعة على حوض النيل ، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار

الذاتى وما من شك فى أن عدم الاستقرار بين هذه الدول قد أثر تأثيرا كبيرا فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول الأفريقية ويظهر هذا واضحا بصورة لا تخفى على أحد .

رابعا :

التحرك المصرى بزيارة السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لأديس أبابا بإثيوبيا (وهى من دول حوض النيل) حاملا رسالة مهمة من الرئيس حسنى مبارك إلى الرئيس الإثيوبى منجستو هيلا مريام للتوفيق بين إثيوبيا وبين الدول المجاورة وخاصة السودان (من دول حوض النيل) لتصفية المناخ العام بينها ، وكذلك الدعوة إلى حل الخلافات بالتراضى بالطرق السلمية والتفاوضية .

خامسا :

الحاجة الماسة إلى التعاون الأفريقى وخاصة فى المجال الاقتصادى والتجارى والفنى ، ويتبع ذلك عن يقين بأن الشعوب الأفريقية لن توافق على استمرار الأوضاع على ما هى عليه من خلافات .

وعلى هذا الأساس فإن الرئيس مبارك قد اهتم اهتماما مباشرا بتطوير العلاقات الثنائية بين مصر والدول الأفريقية التى زارها وكذا التعاون فى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

- ولقد كان من الطبيعى - استكمالا لدور مصر التاريخى بعد تحرير الوطن الأفريقى - أن تعمل مصر اليوم جاهدة من أجل تحرير الإنسان الأفريقى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية ، ومن هنا كان حرص مصر على المشاركة فى الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة فى منروفيا (ليبيريا) فى يوليو ١٩٧٩ والتى صدر عنها القرار رقم ١١٥ بشأن إعداد مشروع أفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الأفريقية ، ولقد كانت مصر من أولى الدول الأفريقية الموقعة على الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب .

سادسا :

فيما يلى بعض النقاط التى وردت فى البيانات المشتركة الصادرة خلال زيارة السيد رئيس الجمهورية لبعض دول حوض النيل فى أواخر يناير وأوائل فبراير عام ١٩٨٤ .

« جاء فى البيان المصرى/الزائيرى المشترك الصادر بمناسبة الزيارة الرسمية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك إلى جمهورية زائير المتحدة » فى المدة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٨٤ :

بالنسبة للعلاقات الثنائية :

- وفى معرض بحثهما لتطور العلاقات المصرية الزائيرية ، أعرب الرئيسان عن سرورهما للعلاقات الممتازة التى تربط بين البلدين ، وقررا اتخاذ الخطوات اللازمة لدفع هذه العلاقات لتحقيق مزيد من التعاون ودعم الصداقة بين الشعبين وقد أبديا اهتماما خاصا بتنمية التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بين الدولتين .

وجاء فى البيان المصرى / الكينى المشترك الذى صدر بمناسبة الزيارة الرسمية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك لجمهورية كينيا فى المدة من ٢ فبراير إلى ٤ فبراير ١٩٨٤ :

- الترحيب بالتعاون بين الدولتين فى مختلف المجالات وذلك فى ضوء العلاقات التاريخية والوثيقة التى تربط بين كينيا ومصر . وقد عبر الجانب الكينى عن تقديره للعمل الذى يقوم به الخبراء المصريون إلى جانب أشقائهم الكينيين فى مجالات الطب والمياه والتعليم .

ولقد تقرر عقد اجتماعات فى المستقبل بين وزارة الزراعة والموارد المائية والإعلام فى البلدين لمناقشة وسائل زيادة التعاون بينهما .

- كما قرر الرئيسان إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين ، تجتمع كل سنة فى إحدى العاصمتين على التوالى لاستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية .

- وأبرز الرئيسان أهمية زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين فى إطار تنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية وفقا لخطة عمل لاجوس .

- كما اتفقا على أنه فى ضوء انتماء كل من كينيا ومصر إلى حوض النيل فإنه يجب إعطاء أهمية خاصة لتنمية هذا التعاون بينهما وبصفة خاصة فى مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكل شعوب المنطقة .

وجاء البيان المصرى التنزانى المشترك الصادر بمناسبة الزيارة الرسمية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك إلى جمهورية تانزانيا المتحدة فى المدة من ٥ إلى ٧ فبراير ١٩٨٤ :

- استعرض الرئيسان العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تدعيمها وخاصة فى مجالات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى والتنسيق بين البلدين بما يحقق تطلعات شعبى البلدين .

ولقد أبرز البيان أن الأهمية الخاصة لهذا التعاون لا ترجع إلى العلاقات التاريخية التقليدية التى تربط بين مصر وتانزانيا فحسب ، ولكن أيضا لانتماء الدولتين إلى حوض النيل .

ملحق رقـــم (٩)

بيان السيد المهندس محمد عبد الهادى سماحة وزير الرى الذى ألقاه أمام المجلس فى جلسته التاسعة والثلاثين صباح يوم الأحد الموافق ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس المجلس ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر :

بادىء ذى بدء ، فليسمح لى المجلس الموقر بالتلاوة لدقة وحساسية الموضوع الذى نحن بصدده .

أحييكم وأشكر لكم فضل دعوتكم لمناقشة أحد الموضوعات القومية المهمة التى يرتبط بها مستقبل الحياة فى مصر ، وهو نهر النيل وأساليب التعاون المثلى مع دول حوضه ، والذى نعتبره مطلبا أساسيا وجوهريا وضرورة ملحة من أجل تنمية هذا النهر العظيم لخير كل شعوب وادى النيل .

ولأن النيل هو شريان الحياة الوحيد فى مصر ، فإن العناية به وتعظيم الاستفادة منه ، وبذل كل الجهد من أجل تأمين سريان مياهه وفق ما تقضى به الأعراف والمواثيق الدولية - هو واجب مقدس علينا جميعا تأديته واتخاذ السبيل والوسائل لتحقيقه فى ظل مختلف الظروف التى تسود حوض النيل .

لذلك - فإننا نود فى البداية أن نتوجه بالشكر العميق والامتنان بالغ لحضراتكم جميعا للاهتمام بهذا الموضوع الاستراتيجى الحيوى ، كما نوجه شكرنا خالصا للإخوة القائمين على إعداد هذا التقرير القيم ، والذى نعتبر وثيقة تاريخية لابد من أن نحرص جميعا على أن تكون دستورا لكل الأجيال القادمة .

ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن التعاون مع دول حوض النيل ، وأرجو أن أوضح بادىء ذى بدء أن لنا شريكا تاريخيا هو السودان ، وأن اتفاقية مياه النيل تقضى بأن يتم التنسيق الكامل بين المسئولين فى البلدين فى شأن أى موضوع يخص مياه النيل بحيث يكون الرأى فيه موحدا قبل عرضه على أى من الدول السبع الأخرى .

كما أنه من واقع مسئوليتنا عن مياه النيل وهى الحياة لمصر ، نؤكد أن ما تهتم به وزارة الرى أساسا فى هذا الشأن يمكن تلخيصه فى النقاط الأساسية التالية :

١ - أن لنا حقوقا تاريخية مكتسبة فى مياه النيل كشفت عنها اتفاقية عام ١٩٥٩ ، ولابد أن نركز عملنا أساسا فى اتجاه تأصيل هذا الحق وتقنينه ، وعدم المساس به بأى صورة من الصور .

٢ - إن من حقنا الحصول على زيادات من إيراد النهر نتيجة لما يمكن استقطابه من الفواقد الضائعة أو من تنظيم إيراد النهر بتنفيذ مشروعات على أحباسه العليا ، ولعله من المهم أن تؤسس استراتيجيتنا فى هذا المجال على تحقيق هذا الهدف الهام .

٣ - إن إقرار مبدأ التشاور عند تنفيذ أى مشروع على نهر النيل هدف يجب أن نحرص على تحقيقه بشتى الطرق والوسائل حتى لا تقوم دول المنبع بتنفيذ ما تشاء من موضوعات تؤثر على موارد النيل الحالية والمستقبلة .

٤ - فى حقيقة الأمر أن الوقت ليس فى صالحنا ، فقد بدأت بعض دول المنبع فى التجهيز لتنفيذ مشروعات من شأنها أنها قد تلحق الضرر بنا ، ولابد من سرعة التحرك لترشيد تلك المحاولات بما يحقق مصالح جميع الأطراف ، ولكى يتحقق ذلك لابد من وجود صورة مناسبة لتعاون فنى شامل بين دول حوض النيل .

٥ - إن محور التعاون وركيزته الأولى هو الرباط الذى يوصل بين الدول التسع وهو النيل .

٦ - إن هناك أساسا قويا لبدء مسيرة التعاون الشاملة لتنمية نهر النيل وهو مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية الذى يجمع فنيى الدول النيلية التسع منذ أواخر الستينات ولا يزال مستمرا حتى اليوم ، ونقترح تطويره ليمثل صورة مقننة للتعاون الشامل .

٧ - إن التعاون الفنى أيسر تحقيقا فى ظل الظروف التى تسود دول حوض النيل ، خاصة وأن النيل يحوى إمكانات ضخمة للتنمية أهمها المياه ، وتوليد الكهرباء ، والملاحة ، والسياحة ، والطرق .

٨ - إن الدعوة إلى إنشاء صورة متكاملة للتعاون بين دول حوض النيل بدأت فى عام ١٩٧٧ تنفيذا لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذى عقد فى ماردل بلاتا بالأرجنتين فى نفس العام وحضرته جميع الدول المشاركة فى الأمم المتحدة ومعها دول حوض النيل جميعا ، وهناك منظمات تم إنشاؤها فى أفريقيا ومنها منظمة حوض نهر السنغال ومنظمة حوض نهر النيجر ، وجميعها تؤدى عملها بنجاح على المستوى الفنى رغم اختلاف الأيديولوجيات بين بعض هذه الدول .

٩ - إن هناك تحركا بدأناه منذ عام ١٩٧٧ فى اتجاه تكثيف التعاون الفنى بين دول حوض النيل بصورة شاملة ومتكاملة ، وهناك بعض دول الحوض التى تؤيد وتدعو إلى تحقيق هذا التعاون . وأعتقد أننا لابد أن نغتنم الفرصة لنكثف من مسيرتنا قبل مضى الوقت وتغير الظروف ، وقبل انفراد كل دولة بمشروعاتها ، أو تقسيم النيل إلى أحواض متناثرة كما هو الحال بالنسبة لمنظمة نهر الكاجيرا ، علاوة على ما يمكن أن ينشأ مستقبلا . ويمكن مرحليا أن نبدأ التعاون على أساس فنى مرتكزين على القاعدة المتاحة ، وهى مشروع هضبة البحيرات ، ثم ينمو هذا التعاون فى صور أخرى وفق ما تسمح به الظروف حتى نصل إلى غايتنا فى التعاون الشامل ، ومن الممكن عرض مشروعات مشتركة لصالح دول المنبع فى المناطق الإستوائية ودولتى المصب السودان ومصر تسهيلا لبدء التعاون

وإقرار اتفاقيات فى هذا الشأن ، لأن لفظ التعاون لا يسرى من الوجهة المائية إلا باتفاقيات ومواثيق كما حدث فى اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان بإنشاء السد العالى ، والذى تستفيد منه الدولتان علاوة على خزانى خشم القربة والروصيرص بالسودان .

١٠ - إن وزارة الرى حين تعبر عن وجهة نظرها ، من واقع مسئوليتها ومن منطلق حرصها على أهم مقومات الحياة فى مصر وهو ماء النيل وإذا كنا فى عرضنا للنقاط السابقة قد حجمنا التعاون بصورة معينة مركزين على التعاون الفنى فإن ذلك يهدف أساسا إلى الوصول إلى غايتنا من أقصر طريق بحكم ما لمسناه خلال السنوات الطوال الماضية فى تعاملنا مع الأشقاء فى دول حوض النيل .

وأرجو قبل أن أصل إلى نهاية كلمتى أن أوضح أمام حضراتكم أن هناك تحركات نشطة تجرى فى معظم دول حوض النيل لتنفيذ مشروعات من شأنها أن تؤثر علينا وقد يكون ذلك التأثير بالغا ، بل إن بعض هذه المشروعات قد بدأت فعلا ، ولعله من المفيد أن أعرض أمام حضراتكم موجزا مختصرا لها . فإثيوبيا لديها دراسات قامت بها أجهزة أمريكية وأخرى سوفيتية لتنفيذ سدود ومشروعات على أحواض نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة ... ، وقد بدأت إثيوبيا تنفيذ بعض هذه المشروعات فعلا ، أما دول الهضبة الاستوائية فلديها خططها لتنمية التى قدمتها فى مؤتمر الأمم المتحدة للمياه عام ١٩٧٧ ، توضح أنها فى حاجة إلى استخدام نحو ٥ مليارات متر مكعب من المياه على أقل تقدير قبل عام ٢٠٠٠ ، وقد أنشأت بعض هذه الدول ما يسمى بمنظمة حوض نهر كاجيرا ، وهى الموارد الرئيسية لبحيرة فكتوريا بهدف تنفيذ مشروعات متعددة من بينها سد روسومو لاستصلاح المناطق الزراعية المحيطة بنهر كاجيرا ، وإذا نفذت هذه المشروعات دون تشاور مسبق فإن ذلك سيضر باحتياجاتنا . لذلك فإن ما نبتغيه هو سرعة التحرك لترشيد هذه المحاولات والاتفاق على مشروعات مشتركة من شأنها أن تحقق الخير للجميع ، وإلى

يتأتى ذلك إلا إذا كانت هناك صورة متكاملة لتعاون فنى شامل مع دول حوض النهر من أجل تعظيم الاستفادة من خيراته وهى عديدة ، وهى أيضا المحور الرئيسى - من وجهة نظرنا - للتعاون المنشود خاصة أننا خلال السنوات القادمة سنكون فى حاجة ماسة إلى تدبير موارد مائية إضافية لتحقيق أهداف التنمية فى مصر .

ولا يعنى ذلك أننا لا ننادى بالتعاون الشامل ، بل إننا نؤكد أن هدفنا الاستراتيجى هو تحقيق تعاون شامل بين دول حوض النيل فى مختلف المجالات .. ولكننا فقط أردنا أن نوضح ونتحدث عن الطريق الأقصر فى الوصول إلى هذا التعاون .

ملحق رقم (١٠)

بيان بالإذاعات الموجهة للدول الأفريقية بعدة لغات والمناطق المستهدفة فى أفريقيا والتى تتراوح مدتها من ١٧ ـ ٢٠ ساعة يوميا وهى على الوجه الآتى :

الرقم	الإذاعة	المدة (ساعة)	المنطقة المستهدفة
١	السواحيلى	٢	تنزانيا ـ كينيا ـ أوغندا ـ رواندا ـ بوروندى ـ زائير
٢	العفرى	١	جيبوتى ـ إثيوبيا .
٣	الصومالى	١	الصومال ـ أقليات فى كينيا وإثيوبيا .
٤	الأمهرى	١	إثيوبيا .

ثانيا : وسط وجنوب أفريقيا :

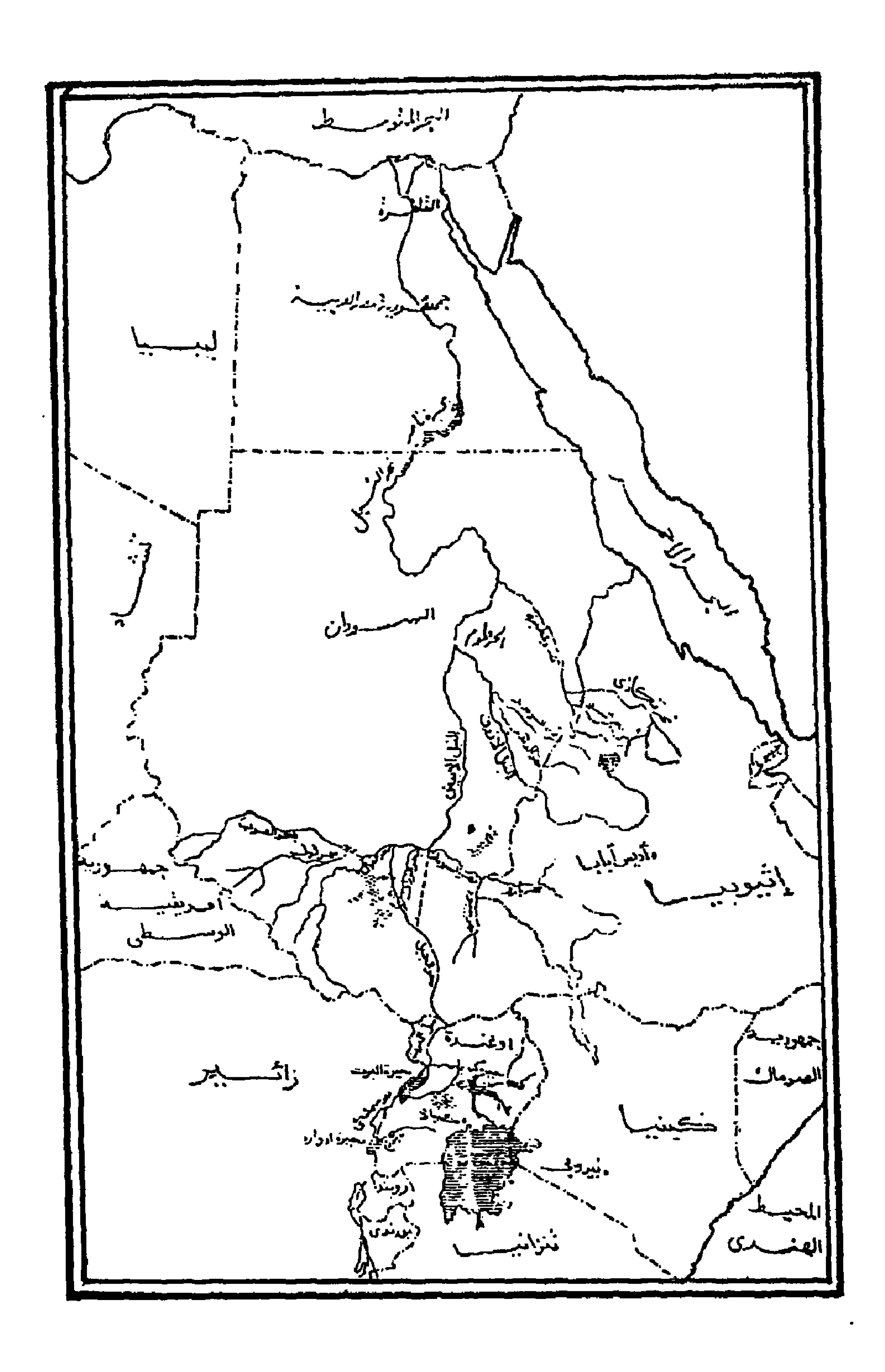
الرقم	الإذاعة	المدة (ساعة)	المنطقة المستهدفة
١	الإنجليزية		وسط وجنوب وشرق أفريقيا .
٢	الشونا	٤٥ ق	زيمبابوى .
٣	السنديبلى	٤٥ ق	(زيمبابوى) .
٤	الزولو	٤٥ ق	ناميبيا وماحولها .
٥	المينجالا	٤٥ ق	زائير .

ثالثا : غربى أفريقيا :

الرقم	الإذاعة	المدة (ساعة)	المنطقة المستهدفة
١	الهاوسا	٢	نيجيريا وغانا .
٢	اليوروبا	١	نيجيريا وغانا .
٣	الإنجليزية	١,٣٠ ق	نيجيريا وغانا وسيراليون وليبريا .
٤	الفرنسية	٢	زائير وتوجو والسنغال والنيجر وغينيا .
٥	الفولاتى	٢	دول غرب أفريقيا .
٦	الاولوف	١	ساحل العاج ، وغينيا ، والسنغال .
٧	البمبرة	١	السنغال ، وجابون وجامبيا .

رابعا : البرامج الموجهة :

يبلغ عددها ٣٨ خدمة تذيع بـ ٣١ لغة ، ويبلغ عدد ساعات الإرسال لأفريقيا وحدها ٧٤٣٠ ساعة بنسبة ٣٩,٦ ٪ وذلك خلال عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، ومن بين اللغات التى تقوم بها هذه الخدمة (الهوسا – سواحيلى – أمهرى) هذا إلى جانب الإذاعة العربية والفرنسية والإنجليزية بالراديو .


البحر المتوسط
القاهرة
ليبيا
السودان
أديس أبابا
إثيوبيا
زائير
كينيا
نيروبي
تنزانيا
أوغندة
رواندا
بوروندي
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الصومال
المحيط الهندي

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٣
اطار التعاون بين دول حوض النيل	٥
مقدمة	٧

القسم الأول :

العلاقات التاريخية بين مصر ودول حوض النيل	٩ — ١١
(أولاً) التعريف القانونى للنيل كنهر دولى	١٣
(ثانياً) الاتفاقيات بين الدول النيلية	١٤

القسم الثالث :

الأجهزة القائمة للتعاون بين الدول النيلية فى مجال حوض النيل	٢١ — ٢٤
(أولاً) الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل	٢١
(ثانياً) مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية	٢١
(ثالثاً) منظمة حوض نهر كاجيرا	٢٣

القسم الرابع :

التعاون فى المجال الاقتصادى	٢٥ — ٢٨

الموضـــــوع	رقم الصفحة
القسـم الخـامـس :	
التعـاون فـى مجـال الأمن الإقليمى	٢٩ - ٣٢
القسـم السـادس :	
التعاون فى المجال الثقافى والفنى	٣٣ - ٣٦
القسـم السابـع :	
إنشـاء هيئة تضم دول حـوض النيل	٣٧ - ٤٠
القسـم الثامـن :	
المقـترحـات والتوصـيات	٤١ - ٤٦
(أولاً) التوصيات والمقترحات فى المجال الخارجى والأمن القومى	٤١
(ثانيـاً) التوصيات والمقترحات فى مجال التعاون المائى	٤٣
(رابعـاً) المقترحات والتوصيات فى مجال التعاون الثقافى والفنى والإعلامى	٤٥
المـلاحـق	٤٧

بيــــــان

بتقارير اللجـان النوعـية والخـاصـة
التى صدرت عن مجلس الشورى خلال الفترة
أكـتوبر ١٩٨٠ - ينايـر ١٩٩٢

أولاً : لجنة الشئون المالية والاقتصادية :

١ - القطـاع العـام .
٢ - التضخم والأسعار والدعم .
٣ - إطار الاستراتيجية الاقتصادية القومية .
٤ - السياسة النقدية والائتمانية فى ج. م. ع.
٥ - ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣) .
٦ - سياسات الاستثمار .
٧ - سياسات الأسعار .
٨ - سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٦ .
٩ - الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة : الضرائب على الدخل والضرائب الجمركية .
١٠ - الجوانب التنظيمية للموارد العامة للدولة : الضرائب العقارية .
١١ - الاستهلاك السلعى .
١٢ - إدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى .
١٣ - آفاق التعاون الاقتصادى العربى فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية .

ثانياً : لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى :

١ - العلاقات المصرية الإفريقية .
٢ - التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .
٣ - مصر وحركة عدم الانحياز .
٤ - إطار التعاون بين دول حوض النيل .
٥ - مصر والعالم الإسلامى .
٦ - مصر والقضية الفلسطينية .
٧ - مصر والعالم العربى .
٨ - مصر ودول حوض البحر الأحمر والقرن الإفريقى .
٩ - مصر ودول حوض البحر المتوسط .
١٠ - مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .
١١ - مصر وجامعة الدول العربية .
١٢ - مصر وتطورات أزمة الخليج .

ثالثاً : لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة :

١ - تخطيط القوى العاملة وارتباطه بسياسة التعليم والتدريب .
٢ - الطاقة : إنتاجها واستهلاكها .
٣ - سياسة تدريب القوى العاملة .
٤ - تنمية السياحة فى مصر .
٥ - سياسة التصنيع فى مصر .
٦ - مواد البناء : إنتاجها واستهلاكها .
٧ - القطن فى مصر : زراعته ، صناعته ، تجارته .
٨ - تنمية سيناء .
٩ - واقع ومستقبل التنمية السياحية فى مصر .
١٠ - الصناعات الصغيرة .
١١ - التنمية الصناعية ومستقبلها فى مصر .

رابعاً : لجنة الخدمات :

١ - تنمية الإنسان المصرى .
٢ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : النظافة العامة ومشكلات البيئة .
٣ - فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية .
٤ - تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة .
٥ - المشاركة الشعبية .
٦ - الجامعات : حاضرها ومستقبلها .
٧ - نحو سياسة ثقافية للإنسان المصرى .
٨ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : المياه والصرف الصحى .
٩ - قضية العلاج فى مصر .
١٠ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : تلوث الهواء .
١١ - الإدارة والتنمية .
١٢ - الإدمان .
١٣ - قضايا البيئة والتنمية فى مصر : سلامة الغذاء .
١٤ - الطفل فى المجتمع المصرى : الواقع والمتطلبات .
١٥ - نحو سياسة سكانية لمصر فى مطالع القرن الحادى والعشرين .

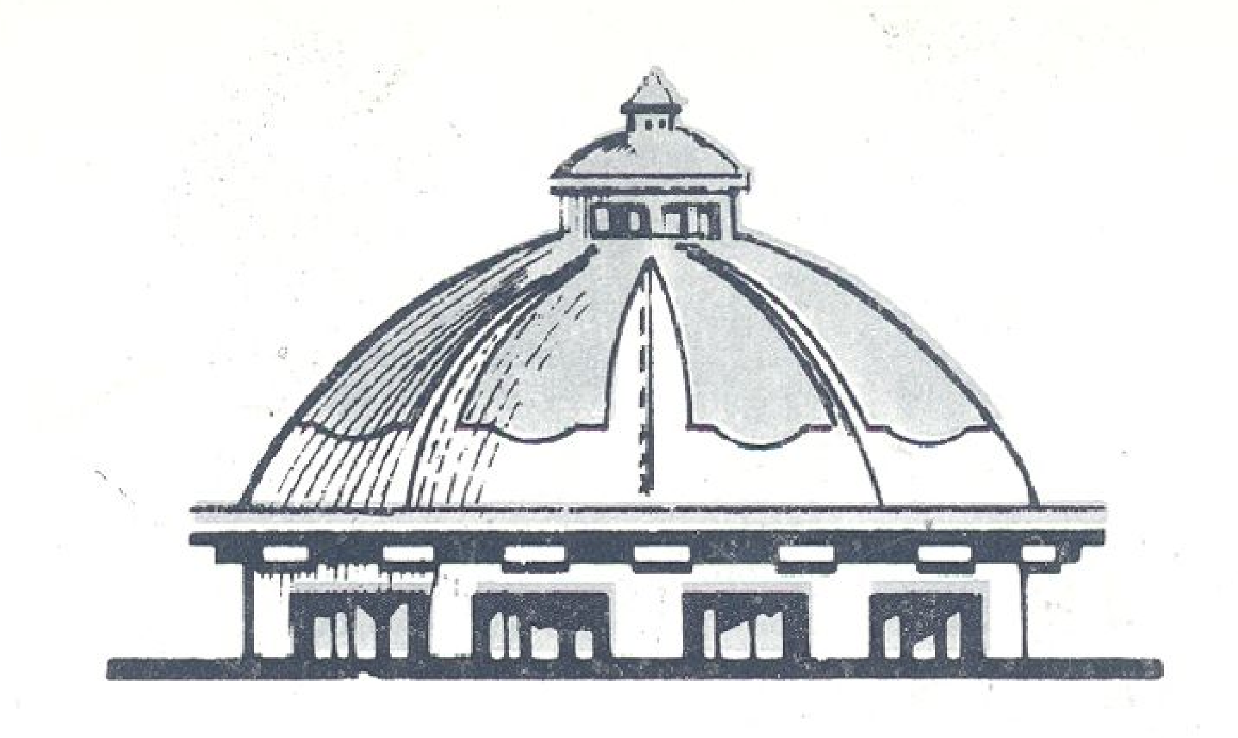
خامساً : لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى :

١ - السياسة الزراعية .
٢ - الإنتاج الحيوانى فى مصر .
٣ - الميكنة الزراعية .
٤ - القمح : إنتاجاً وتصنيعاً واستهلاكاً .
٥ - السياسة الغذائية فى جمهورية مصر العربية .
٦ - الإنتاج الزراعى والتصدير .
٧ - الإنتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى : محاصيل الحبوب والبقوليات .
٨ - الإنتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى : المحاصيل السكرية والزيتية .
٩ - الموارد المائية واستخداماتها .
١٠ - التعاونيات الزراعية فى مصر .
١١ - استصلاح الأراضى ونظم التصرف فى الأراضى الجديدة .

سادساً : لجان خاصة :

١ - قضية الوحدة الوطنية .
٢ - قضية الشباب .
٣ - الموانىء المصرية والنقل البحرى والخدمات المتعلقة بهذا النشاط .
٤ - مشكلة الإسكان فى مصر .
٥ - التعاون .
٦ - نحو سياسة لاستخدامات الأراضى فى مصر .
٧ - هجرة العمالة المصرية إلى الخارج .
٨ - البرنامج النووى المصرى .
٩ - البحث العلمى والتنمية فى مصر .
١٠ - مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى .

مَطابعُ مؤسسة دار الشعب - للصحافة والطباعة والنشرُ
٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة ت : ٣٥٥١٨١٠ - ٣٥٥١٨١٨ - ٢٥٤٢٨٠٠



- **نبذة موجزة عن تطور المجالس النيابية فى مصر :**

— مجلس شورى النواب ١٨٦٦ .

— مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ١٨٨٣ .

— الجمعية التشريعية ١٩١٣ .

— مجلس الشيوخ ومجلس النواب (البرلمان) ١٩٢٤ .

— مجلس الأمة ١٩٥٧ .

— مجلس الشعب ١٩٧١ .

— مجلس الشورى ١٩٨٠ .

- **يتألف مجلس الشورى طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ من ٢٥٨ عضواً ، الثلثين بالانتخاب والثلث بالتعيين .**

- **لجان مجلس الشورى هى :**

— لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

— لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

— لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى .

— لجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة .

— لجنة الخدمات .

— لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى .

